إِرْشَادُ الْمُهْتَمِّيْنَ بِالسُّنَنِ
إِلَى أَنَّ حَدِيْثَ الْغَارِ لاَ يَنْزِلُ
عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ

د/ مُحَمَّد إِبْرَاهِيْم الْعَشْمَاوِيّ

أستاذ الحديث الشريف وعلومه المساعد

في جامعة الأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

{إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}.

[التوبة: ٤٠]

بين يدي البحث:

الحمد لله على نعمة التوفيق، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان على إمام أهل التحقيق، سيدنا محمد بن عبد الله الداعي إلى خير طريق، وعلى آله وأصحابه ذوي المجد الأثِيل والشرف العتيق، صلاة وسلاما يكونان سببا في تفريج كل ضيق، وأمانا لنا من الفتَّانات، ونجاة لنا من عذاب الحريق،

أما بعد:

فما فَتِئَتْ طائفة من المنتسبين إلى أهل العلم؛ يشكِّكُون عوامَّ المسلمين فيما توارثوه توارُثَ الكافَّة عن الكافَّة، من حقائق التاريخ وحوادث السيرة،لاسيما تلك التي تتناقض مع مقرَّراتهم الفكرية والعقَدية.

فالمولد النبوي الشريف لم يكن في شهر ربيع الأول!

ومعجزة الإسراء والمعراج لم تقع في شهر رجب!

وعليٌّ لم ينم في الفراش ليلة الهجرة!

والعنكبوت لم تنسُج على فمِ الغار!

ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم يوم الطائف لم يثبت!

والنشيد الخالد لأهل المدينة وهم يستقبلون رسول صلى الله عليه وسلم لم يكن في بدء الهجرة، وإنما كان مرجعَه من تبوك!!

إلى آخر تلك السلسلة المتصلة الحلقات التي طالت السيرة النبوية من ألفها إلى يائها، كما طالت عقيدة التوحيد من أولها إلى آخرها، في هجوم فكري عنيف؛ على ما تواتر واشتُهر عند جمهور المسلمين خلفا عن سلف!!

وهكذا باتت الحقائق المشتهرة بين المسلمين أوهاما وخيالات، لا وجود لها في الواقع الصحيح، وذلك يعني تضليل الأمة ، وتجهيل علمائها، وتغفيل مفكريها!!

حتى جاء ألئك النفر المصلحون المجددون ليعيدوا الأمة إلى رشدها، ويصححوا لها ما أخطأت فيه من أزمان متطاولة، وهم في كل ذلك . وأستغفر الله . عُبَّاد هوى، وقُطَّاع طريق، وطُلَّاب شهرة!

وقد قال رجل لرجل: أنا بين الناس نكرةٌ، فكيف يعرفونني ؟ فقال:خَالِفْ تُعْرَفْ!!

ولو أن منهجهم في الحكم على الأمور كان مبنيًّاً على أساس علمي صحيح، ومحكوما بقواعد مطَّردة لكان له وجهٌ، بيْدَ أنه تارةً وتارةً، وفي حالةٍ دون أخرى، بحسب الموافقة والمخالفة للمعتقَد.

فما وافقه صححوه ولو كان ضعيفا، وما خالفه ضعفوه ولو كان صحيحا، وتناقضُهم في ذلك من المضحكات المبكيات، ولا يخفى أمره على عاقل بصير، فضلا عن نحرير!

وكتبهم طافحةٌ بشواهده، والتوفيق عزيز!

وبين يديك الآن أنموذج لما ذكرت، وشاهد لما قررت، فقد ضعَّفوا حديث الغار، وما ورد فيه من نسج العنكبوت، وبيْض الحمام، ونبْت الشجر، وهو حديث أقلُّ درجاته الحُسْنُ؛ على ما بيَّنه المحققون من أهل العلم، الذين يزِنون الأمور بميزان العدل، فلا يميل بهم الهوى، ولا يخطئهم التوفيق!

وها أنذا أستلهم ربي الصواب، وأرجوه حسن الثواب، في الكشف عن هذا الحديث المظلوم، الذي طالما لاكَتْهُ ألسنتُهم بالتضعيف، في كُتُبهم وخُطَبهم ومنتدياتهم، متحرِّيا فيه جانب الإنصاف، متجنِّبا عن جانب الاعتساف، واللهَ أسألُ أن يرزقَني حُسْنَ الأدب، والتلطُّف في الطلب، وأن يسامحَني ويغفرَ لي إذا زَلَلْتُ، أو ضَلَلْتُ، أو ظَلَمْتُ، أو جَهِلْتُ، وما ذلك على فضله بعزيز.

وهذا أوان الشروع في المطلوب، فأقول وبالله التوفيق:

أولا: تخريج الحديث

هذا الحديث وقفت له على تسعة طرق:

الطريق الأول:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ(عبد الله بن عباس ت:٦٨هـ) رِضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ} قَالَ: تَشَاوَرَتْ قُرَيْشٌ لَيْلَةً بِمَكَةَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَصْبَحَ فَأَثْبِتُوهُ بِالْوِثَاقِ يُرِيدُونَ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْتُلُوهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ أَخْرِجُوهُ، فَأَطْلَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهُ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم عَلَى ذَلِكَ، فَبَاتَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى فِرَاشِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم حَتَّى لَحِقَ بِالْغَارِ، وَبَاتَ الْمُشْرِكُونَ يَحْرُسُونَ عَلِيًّا يَحْسَبُونَ أَنَّهُ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم، فَلَمَّا أَصْبَحُوا ثَارُوا إِلَيْهِ فَلَمَّا رَأَوْا عَلِيًّا رَدَّ اللَّهُ مَكْرَهُمْ، قَالُوا: أَيْنَ صَاحِبُكَ ؟ قَالَ: لاَ أَدْرِي، فَاقْتَفُوا أَثَرَهُ فَلَمَّا بَلَغُوا الْجَبَلَ اخْتَلَطَ عَلَيْهِمْ، فَصَعِدُوا فِي الْجَبَلِ فَمَرُّوا بِالْغَارِ، فَرَأَوْا عَلَى بَابِهِ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ، فَقَالُوا: لَوْ دَخَلَ هُنَا لَمْ يَكُنْ نَسْجُ الْعَنْكَبُوتِ عَلَى بَابِهِ، فَمَكَثَ فِيهِ ثَلاَثًا.

. رواه مَعْمر(معمر بن راشد ت:١٥٤هـ) عن عثمان الجَزَري(...) عن مِقْسم مولى ابن عباس(مقسم بن بَجَرة ت:١٠١هـ) عن ابن عباس به. أخرجه عبد الرزاق(عبد الرزاق بن همام ت:٢١١هـ) في مصنفه ([1]).

. وعن عبد الرزاق رواه أحمد(أحمد بن محمد بن حنبل ت:٢٤١هـ)، وأخرجه في مسنده([2]).

. وعلي بن المدِيني(ت:٢٣٤هـ). أخرجه الطبراني(سليمان بن أحمد ت:٣٦٠هـ) في معجمه الكبير([3])، و العَدَنِيُّ (مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ ت:٢٤١هـ) في مسنده([4]).

---

١) المصنف ، كتاب: المغازي، باب: من هاجر إلى الحبشة (٥/ ٣٨٤)ح(٩٧٤٣).
٢) المسند، ط الرسالة (٥/ ٣٠١)ح(٣٢٥١).
٣) المعجم الكبير (١١/ ٤٠٧)ح(١٢١٥٥).
٤) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٦/ ٢١٣)ح(٥٧١٤).

. وإسحاق بن راهُوْيَهْ(ت:٢٣٨هـ). أخرجه الطَّبَري(محمد بن جرير ت:٣١٠هـ) في تفسيره([1]).

. والمحفوظ بن أبي توبة(ت:٢٣٧هـ). أخرجه الطحاوي(أحمد بن محمد ت:٣٢١هـ) في مشكل الآثار([2])، والخطيب(أحمد بن علي ت:٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد([3]).

. وحفص بن عمر(...). أخرجه أبو نُعَيْم(أحمد بن عبد الله ت:٤٣٠هـ) في دلائل النبوة([4])، وأبو القاسم الأصبهاني(إسماعيل بن محمد ت:٥٣٥هـ) في الدلائل أيضا([5]).

. وزاد السُّيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر ت:٩١١هـ) في الدُّرِّ المنثور([6])عزوه إلى عَبْد بن حُميد(ت:٢٤٩هـ)، وابن المنذر(محمد بن إبراهيم ت:٣١٩هـ)، وأبي الشيخ(عبد الله بن محمد ت:٣٦٩هـ)، وابن مَرْدُوْيَهْ(أحمد بن موسى ت:٤١٠هـ).

الطريق الثاني:

عَنْ أَبِي مُصْعَبٍ الْمَكِّيِّ(...) قَالَ: أَدْرَكْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ(ت:٦٦هـ)، وَالْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ(ت:٥٠هـ)، وَأَنَسَ بْنَ مَالِكٍ(ت:٩٢هـ)، يُحَدِّثُونَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ بَاتَ فِي الْغَارِ أَمَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى شَجَرَةً فَنَبَتَتْ فِي وَجْهِ الْغَارِ فَسَتَرَتْ وَجْهَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ([7])، وَأَمَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْعِنْكَبُوتَ

---

١) تفسير الطبري = جامع البيان (١٣/ ٤٩٧)ح(١٥٩٦٨).

٢) شرح مشكل الآثار (١٥/ ٥)ح(٥٨٠٦).

٣) تاريخ بغداد، ط العلمية (١٣/ ١٩٣).

٤) دلائل النبوة (ص: ٢٠٠)ح(١٥٤) من طريق مجاهد وأبي صالح عن ابن عباس، بسياق غير هذا، ليس فيه ذكر العنكبوت والحمام والشجر.

٥) دلائل النبوة (ص: ٦٦)ح(٤٩).

٦) الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٤/ ٥٠).

٧) ذكر قاسم بن ثابت فيما تولَّى شرحه من الحديث؛ أن الله أنبت الراءة على باب الغار لما دخله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر رضى الله عنه، قال: وهى شجرة معروفة. قال غيره: تكون مثل قامة الإنسان، ولها زهر أبيض تحشى به المخادُّ لِلينه وخفته. =

= وحكى الواقدى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل الغار، دعا بشجرة كانت أمام الغار، فأقبلت حتى وقفت على باب الغار، فحجبت أعين الكفار وهم يطوفون في الجبل! الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والثلاثة الخلفاء (٢٨٣/١).

فَنَسَجَتْ عَلَى وَجْهِ الْغَارِ، وَأَمَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَمَامَتَيْنِ وَحْشِيَّتَيْنِ فَوَقَفَتَا بِفَمِ الْغَارِ، وَأَتَى الْمُشْرِكُونَ مِنْ كُلِّ بَطْنٍ حَتَّى كَانُوا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَدْرِ أَرْبَعِينَ ذِرَاعًا مَعَهُمْ قِسِيُّهُمْ وَعِصِيُّهُمْ تَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَنَظَرَ فَرَأَى الْحَمَامَتَيْنِ، فَرَجَعَ فَقَالَ لأَصْحَابِهِ: لَيْسَ فِي الْغَارِ شَيْءٌ، رَأَيْتُ حَمَامَتَيْنِ عَلَى فَمِ الْغَارِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهُ، فَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ دَرَأَ بِهِمَا عَنْهُ، فَسَمَّتْ([1]) عَلَيْهِمَا، وَفَرَضَ جَزَاءَهُمَا([2])، وَاتَّخَذَ فِي حَرَمِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَرْخَيْنِ، أَحْسِبُهُ قَالَ: فَأَصْلُ كُلِّ حَمَامٍ فِي الْحَرَمِ مِنْ فرَاخِهِمَا([3]).

. رواه بشر بن معاذ(ت:٢٤٥هـ) عن عون بن عمرو القيسي(...) عن أبي مصعب المكي به. أخرجه البزار (أحمد بن عمرو ت:٢٩٢هـ)في مسنده([4]).

. وعن بشر رواه محمد بن أبي مقاتل(...). أخرجه الفاكهي(عبد الله بن محمد ت:٣٥٣هـ) في أخبار مكة([5]).

. ورواه عمرو بن علي(ت:٢٤٩هـ) عن عون به. أخرجه أبو الفضل الزهري(عبيد الله بن عبد الرحمن ت:٣٨١هـ)([6])، والخطيب في تالي تلخيص المتشابه([7])،وعزاه ابن كثير(إسماعيل بن عمر ت:٧٧٤هـ) في تاريخه إلى ابن عساكر(علي بن الحسن ت:٥٧١هـ)([8]).

---

١) أي دعا لهما،كما في النهاية مادة(سمت) (٢/ ٣٩٧).
٢) قَالَ ابْنُ أَبِي مُقَاتِلٍ: يَعْنِي جَزَاءَهُنَّ جَعَلَ لَهُنَّ رِزْقًا. أخبار مكة للفاكهي (٤/ ٨٣).
٣) في حديث أبي الفضل الزهري (ص: ١٩٩): "فَعَرَفَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ دَرَأَ عَنْهُمَا بِهِمَا، فَسَمَّتَ عَلَيْهِمَا، وَأَحْدَرَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْحَرَمِ ، فَأَفْرَخَا عَلَى مَا تَرَى".
٤) مسند البزار = البحر الزخار (١٠/ ٢٤٥)ح(٤٣٤٤).
وقَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ رَوَاهُ إِلا عَوْنُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَهُوَ بَصْرِيٌّ مَشْهُورٌ، وَأَبُو مُصْعَبٍ فَلا نَعْلَمُ حَدَّثَ عَنْهُ إِلا عُوَيْنٌ، وَكَانَ عُوَيْنٌ وَرَبَاحٌ أَخَوَيْنِ.
٥) أخبار مكة (٤/ ٨٣)ح(٢٤١٦).
٦) حديث أبي الفضل الزهري (ص: ١٩٨)ح(١٥٧).
٧) تالي تلخيص المتشابه (١/ ٣٥٥)ح(٢١٥).
٨) البداية والنهاية (٣/ ٢٢٢).

. ورواه مسلم بن إبراهيم(ت:٢٢٢هـ) عن عون. أخرجه ابن سعد(محمد بن سعد ت:٢٣٠هـ)في الطبقات الكبرى([١])، والعِيسوي(...)في فوائده([٢])، والطبراني في الكبير([٣])، والعُقَيْلي(محمد بن عمرو ت:٣٢٢هـ) في الضعفاء([٤])، وخيثمة الأَطْرَابُلْسي(خيثمة بن سليمان ت:٣٤٣هـ)([٥])، وأبو نعيم في الدلائل([٦])، والبيهقي(أحمد بن الحسين ت:٤٥٨هـ) فيه([٧])، والخطيب في تالي التلخيص([٨])، وأبو القاسم الأصبهاني في الدلائل([٩])، وبَحْشَل (أسلم بن سهل ت:٢٩٢هـ) في تاريخ واسط([١٠]).

. ورواه محمد بن أبي بكر المقَدَّمي(ت:٢٣٤هـ) عن عون. أخرجه الطبراني في الكبير([١١]).

وقال: وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١) الطبقات الكبير (١/ ١٩٥)ح(٥١٩).

٢) مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية (ص: ٣٨٦)ح(٥١٠)- (٥٠).

وقال: تَفَرَّدَ بِهِ أَنَسٌ وَمَنْ ذُكِرَ مَعَهُ، لا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَمْرٍو الْقَيْسِيِّ، عَنْ أَبِي مُصْعَبٍ، وَهُوَ عِنْدَنَا بعلو عنه.

٣) المعجم الكبير(٢٠/ ٤٤٣)ح(١٠٨٢).

٤) الضعفاء الكبير(٣/ ٤٢٢).

وقال: وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِمَا وَأَبُو مُصْعَبٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ.

٥) من حديث خيثمة بن سليمان (ص: ١٣٧).

٦) دلائل النبوة (ص: ٣٢٥)ح(٢٢٩).

٧) دلائل النبوة (٢/ ٤٨١).

٨) تالي تلخيص المتشابه (١/ ٣٥٤)ح(٢١٤).

٩) دلائل النبوة (ص: ٧٦)ح(٦٣).

١٠) تاريخ واسط (ص: ٢٥٧).

وتحرف فيه مسلم بن إبراهيم إلى سليم بن إبراهيم، فليُنتبه!.

١١) المعجم الكبير (٢٠/ ٤٤٣)ح(١٠٨٢).

الطريق الثالث:

عن الحسن(الحسن بن يسار ت:١١٠هـ) قال:" انْطَلَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ إِلَى الْغَارِ ، فَدَخَلَا فِيهِ ، فَجَاءَ الْعَنْكَبُوتُ فَنَسَجَتْ عَلَى بَابِ الْغَارِ ، وَجَاءَتْ قُرَيْشٌ يَطْلُبُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَانُوا إِذَا رَأَوْا عَلَى بَابِ الْغَارِ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ قَالُوا: لَمْ يَدْخُلْهُ أَحَدٌ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا يُصَلِّي ، وَأَبُو بَكْرٍ يَرْتَقِبُ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي هَؤُلَاءِ قَوْمُكَ يَطْلُبُونَكَ ، أَمَا وَاللَّهِ مَا عَلَى نَفْسِي أَبْكِي ، وَلَكِنْ مَخَافَةَ أَنْ أَرَى فِيكَ مَا أَكْرَهُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" {لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا}[التوبة: ٤٠].

. رواه أبو عمران الجَوْني(عبد الملك بن حبيب ت:١٢٨هـ) عن المعلَّى بن زياد(...) عن الحسن به.

. أخرجه أبو بكر الْمَرْوَزِي (أحمد بن علي ت:٢٩٢هـ) في مسند الصِّدِّيق([1]) عن بشَّار بن موسى الخفَّاف(ت:٢٢٨هـ) عن جعفر بن سليمان(ت:١٧٨هـ) عن أبي عمران به.

الطريق الرابع:

عن عطاء بن مَيْسرة(ت:١٣٥هـ) قال: «نَسَجَتِ الْعَنْكَبُوتُ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً عَلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالثَّانِيَةَ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ».

رواه أبو عُمَيْر النَّحَّاس(عيسى بن محمد ت:٢٥٦هـ) عن ضَمْرة(ضمرة بن ربيعة ت:٢٠٢هـ) عن ابن عطاء(عثمان بن عطاء ت:١٥٥هـ) عن أبيه.

. أخرجه ابن أبي حاتم(عبد الرحمن بن أبي حاتم ت:٣٢٧هـ) في تفسيره([2]).

---

١) مسند أبي بكر الصديق (ص: ١١٧)ح(٧٣).

٢) تفسير ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠٦٣)ح(١٧٣٢٣).

. وكذلك رواه عن ضمرة محمد بن السَّرِيِّ(ت:٢٩١هـ). أخرجه أبو نعيم في الحلية([1]).

الطريق الخامس:

عن ابن عباس، وعلي(علي بن أبي طالب ت:٤٠هـ)، وعائشة بنت أبي بكر(ت:٥٧هـ)، وعائشة بنت قُدَامة(...)، وسُرَاقة بن جُعْشُم (سراقة بن مالك ت:٢٤هـ) رضي الله عنهم، دخل حديث بعضهم في بعض قالوا: لَمَّا رَأَى الْمُشْرِكُونَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ حَمَلُوا الذَّرَارِيَّ وَالأَطْفَالَ إِلَى الأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ عَرَفُوا أَنَّهَا دَارُ مَنَعَةٍ وَقَوْمُ أَهْلِ حَلْقَةٍ وَبَأْسٍ، فَخَافُوا خُرُوجَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاجْتَمَعُوا فِي دَارِ النَّدْوَةِ، وَلَمْ يَتَخَلَّفْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالْحِجَى مِنْهُمْ لِيَتَشَاوَرُوا فِي أَمْرِهِ، وَحَضَرَهُمْ إِبْلِيسُ فِي صُورَةِ شَيْخٍ كَبِيرٍ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ مُشْتَمِلٍ الصَّمَّاءَ فِي بَتٍّ، فَتَذَاكَرُوا أَمْرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشَارَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ بِرَأْيٍ ، كُلُّ ذَلِكَ يَرُدُّهُ إِبْلِيسُ عَلَيْهِمْ وَلاَ يَرْضَاهُ لَهُمْ إِلَى أَنْ قَالَ أَبُو جَهْلٍ: أَرَى أَنْ نَأْخُذَ مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ غُلاَمًا نَهْدًا جَلِيدًا، ثُمَّ نُعْطِيَهُ سَيْفًا صَارِمًا فَيَضْرِبُونَهُ ضَرْبَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ فَيَتَفَرَّقُ دَمُهُ فِي الْقَبَائِلِ، فَلاَ يَدْرِي بَنُو عَبْدِ مَنَافٍ بَعْدَ ذَلِكَ مَا تَصْنَعُ.

قَالَ: فَقَالَ النَّجْدِيُّ: لِلَّهِ دَرُّ الْفَتَى هَذَا، وَاللَّهِ الرَّأْيُ، وَإِلاَّ فَلاَ فَتَفَرَّقُوا عَلَى ذَلِكَ وَأَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَأَتَى جِبْرِيلُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، وَأَمَرَهُ أَنْ لاَ يَنَامَ فِي مَضْجَعِهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: الصُّحْبَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَعَمْ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَخُذْ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي إِحْدَى رَاحِلَتَيَّ هَاتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بِالثَّمَنِ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ اشْتَرَاهُمَا بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ مِنْ نَعَمِ بَنِي قُشَيْرٍ، فَأَخَذَ إِحْدَاهُمَا وَهِيَ الْقَصْوَاءُ.

---

١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٥/ ١٩٧).

وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَبِيتَ فِي مَضْجَعِهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَبَاتَ فِيهِ عَلِيٌّ وَتَغَشَّى بُرْدًا أَحْمَرَ حَضْرَمِيًّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَامُ فِيهِ، وَاجْتَمَعَ أُولَئِكَ النَّفْرُ مِنْ قُرَيْشٍ يَتَطَلَّعُونَ مِنْ صِيرِ الْبَابِ وَيَرْصُدُونَهُ يُرِيدُونَ ثِيَابَهُ، وَيَأْتَمِرُونَ أَيُّهُمْ يَحْمِلُ عَلَى الْمُضْطَجِعِ صَاحِبَ الْفِرَاشِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ جُلُوسٌ عَلَى الْبَابِ، فَأَخَذَ حَفْنَةً مِنَ الْبَطْحَاءِ، فَجَعَلَ يَذَرُهَا عَلَى رُءُوسِهِمْ وَيَتْلُو {يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ} [يس:] حَتَّى بَلَغَ {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ} [البقرة:].

وَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ قَائِلٌ لَهُمْ: مَا تَنْتَظِرُونَ ؟ قَالُوا: مُحَمَّدًا قَالَ: خِبْتِمْ وَخَسِرْتُمْ، قَدْ وَاللَّهِ مَرَّ بِكُمْ وَذَرَّ عَلَى رُءُوسِكُمُ التُّرَابَ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا أَبْصَرْنَاهُ، وَقَامُوا يَنْفُضُونَ التُّرَابَ عَنْ رُءُوسِهِمْ، وَهُمْ أَبُو جَهْلٍ وَالْحَكَمُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ وَالنَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ وَابْنُ الْغَيْطَلَةِ وَزَمْعَةُ بْنُ الأَسْوَدِ وَطُعَيْمَةُ بْنُ عَدِيٍّ وَأَبُو لَهَبٍ وَأُبَيُّ بْنُ خَلَفٍ وَنُبَيْهٌ وَمُنَبِّهٌ ابْنَا الْحَجَّاجِ.

فَلَمَّا أَصْبَحُوا قَامَ عَلِيٌّ عَنِ الْفِرَاشِ فَسَأَلُوهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: لاَ عِلْمَ لِي بِهِ، وَصَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَنْزِلِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ فِيهِ إِلَى اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ فَمَضِيَا إِلَى غَارِ ثَوْرٍ فَدَخَلاَهُ، وَضَرَبَتِ الْعَنْكَبُوتُ عَلَى بَابِهِ بِعِشَاشٍ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَطَلَبَتْ قُرَيْشٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشَدَّ الطَّلَبِ حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى بَابِ الْغَارِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ عَلَيْهِ الْعَنْكَبُوتَ قَبْلَ مِيلاَدِ مُحَمَّدٍ فَانْصَرَفُوا.

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ(ت:٢٠٧هـ) قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ(محمد بن مسلم ت:١٢٥هـ)، عَنْ عُرْوَةَ(عروة بن الزبير ت:٩٤هـ)، عَنْ عَائِشَةَ قَالَ: وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَبِيبَةَ(إبراهيم بن إسماعيل ت:١٦٥هـ)،عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ بْنِ أَبِي غَطَفَانَ(ت:١٣٥هـ)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:

وَحَدَّثَنِي قُدَامَةُ بْنُ مُوسَى(ت:١٥٣هـ)، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ قُدَامَةَ قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ(ت: خلافة أبي جعفر)، عَنْ أَبِيهِ(ت:بعد١٣٠هـ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ(...)، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: وَحَدَّثَنِي مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ(...)، عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ جُعْشُمٍ، دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي حَدِيثِ بَعْضٍ، قَالُوا...وذكر الحديث([1]).

الطريق السادس:

عن أبي بكر الصدِّيق(عبد الله بن أبي قُحَافة ت:١٣هـ) قال: لَا أَزَالُ أُحِبُّ الْعَنْكَبُوتَ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَحَبَّهَا.

وقال: جَزَى اللهُ الْعَنْكَبُوتَ عَنَّا خَيْرًا، فَإِنَّهَا نَسَجَتْ عَلَيَّ وَعَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ فِي الْغَارِ حَتَّى لَمْ يَرَنَا الْمُشْرِكُونَ، وَلَمْ يَصِلُوا إِلَيْنَا.

رواه أبو سعد السمَّان(إسماعيل بن علي ت:٤٤٧هـ) في مسلسلاته([2])، ومن طريقه الدَّيْلَمي(شَهْردار بن شِيرُوَيْهْ ت:٥٥٨هـ) في مسند الفردوس([3]).

ولفظ الديلمي:

أخبرنا والدي(شيرويه بن شهردار ت:٥٠٩هـ) وقال أنا أحبها منذ سمعت شيخي أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد المراغى(...) والمظهر بن محمد بن جعفر البيِّع(...) بأصبهان قالا إنا نحبها منذ سمعنا من أبي سعيد إسماعيل بن على بن الحسين السمأَّن قال أنا أحبها منذ سمعت من أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص الصوفي(ت:٤١٢هـ) قال أنا أحبها منذ سمعت من أبي بكر محمد بن محمود الفارسي الزاهد(...) ببلخ قال أنا أحبها منذ سمعت أبا سهل ميمون بن محمد بن يونس

١) الطبقات الكبير (١/ ١٩٣)ح(٥١٨).
٢) يعني أحاديثه المسلسلة بمحبة العنكبوت،كما أفاده المناوي في فيض القدير.
٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير(٣/ ٣٤٦)ح(٦٣٧٥).

الفقيه(...) قال أنا أحبها منذ سمعت من إبراهيم بن محمد(...) قال أنا أحبها منذ سمعت من أحمد بن العباس الحضرمي(...) قال أنا أحبها منذ سمعت من عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي(ت:٢١٦هـ) قال أنا أحبها منذ سمعت من ابن عون(عبد الله بن عون ت:١٥٠هـ) قال أنا أحبها منذ سمعت من محمد بن سِيرين(ت:١١٠هـ) قال أنا أحبها منذ سمعت من أبى هريرة(ت:٥٧هـ) قال: أنا أحبها منذ سمعت من أبى بكر الصديق يقول: لا أزال أحب العنكبوت منذ رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أحبها... الحديث.

قال الديلمي: وأنا أحبها منذ سمعت والدى يقول هذا الحديث.

الطريق السابع:

عن مُحَمَّد بن ابراهيم التَّيْمي(ت:١٢٠هـ) أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم حِين دخل الْغَار ضرب العنكبوت على بَابه بعشاش بَعْضهَا على بعض. فَلَمَّا انْتَهوا إِلَى فَم الْغَار قَالَ قَائِل مِنْهُم: ادخُلُوا الْغَار. قَالَ أُميَّة بن خلَف: وَمَا أَرَبُكم إِلَى الْغَار؟ إِن عَلَيْهِ لعنكبوتا كَانَ قبل مِيلَاد مُحَمَّد!

فَنهى النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم يَوْمئِذٍ عَن قتل العنكبوت فَقَالَ: إِنَّهَا جند من جنود الله!

أخرجه أَبُو نعيم من طَرِيق الْوَاقِدِيِّ حَدثنِي مُوسَى بن عن مُحَمَّد بن ابراهيم(ت:١٥١هـ) عن أبيه([1]).

الطريق الثامن:

١) الخصائص الكبرى (١/ ٣٠٦)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٤/ ١٩٧).
ومحمد بن إبراهيم هو التيمي.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: دَخَلْتُ أَنَا، وأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ الْغَارَ فَاجْتَمَعَتِ الْعِنْكَبُوتُ فَنَسَجَتْ بِالْبَابِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَلا تَقْتُلُوهُنَّ.

أخرجه ابن عدي(عبد الله بن عدي ت:٣٦٥هـ)([1]) عن الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ(...)، والخطيب([2]) من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمُّويَهْ النَّيْسَابُورِيِّ(...)قالا: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ(ت:٢٥٨هـ)، حَدَّثني أَبُو خَالِدٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَالِمٍ(...)، حَدَّثَنا عَبد اللَّهِ بْنُ عِمْرَانَ(...)، عَنْ مُحَمد بْنِ جَحَادَةَ(ت:١٣١هـ)، عَن أَبِي صَادِقٍ(مسلم بن يزيد أو عبد الله بن ناجذ...) عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ به.

الطريق التاسع:

قال القُرْطُبِيُّ(محمد بن أحمد ت:٦٧١هـ) في تفسيره([3]):

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ(عُوَيْمِر بن مالك ت:٣٢هـ) وَثَوْبَانَ(ثوبان بن بُجْدُد ت:٥٤هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَ حَمَامَةً فَبَاضَتْ عَلَى نَسْجِ الْعَنْكَبُوتِ، وَجَعَلَتْ تَرْقُدُ عَلَى بِيضِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ الْكُفَّارُ إِلَيْهَا رَدَّهُمْ ذَلِكَ عَنِ الْغَارِ.

---

١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٢٣).
٢) تاريخ بغداد، ت بشار (١١/ ٣٠٨).
٣) تفسير القرطبي (٨/ ١٤٥).
ولم أقف على هذه الرواية حتى الآن. لكن علق القرطبي على القصة قائلا: الْخَبَرُ مَشْهُورٌ!

ثانيا:الحكم على الحديث ومناقشة حُجَج المضعِّفين

هذه الطرق يقوّي بعضُها بعضا، ويصير الحديث بمجموعها حسنا، وهذا ما جنح إليه المحقِّقون من أهل العلم، وتشهد له قواعد المحدِّثين ومسالكهم.

أما الطريق الأول:

فقال عنه الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية([1])بعد أن عزاه إلى المسند:

"وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ وَهُوَ مِنْ أَجْوَدِ مَا رُوِيَ فِي قِصَّةِ نَسْجِ الْعَنْكَبُوتِ عَلَى فَمِ الْغَارِ، وَذَلِكَ مِنْ حِمَايَةِ اللَّهِ رَسُولَهُ صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

وقال الحافظ نور الدِّين الهَيْثمي(علي بن أبي بكر ت:٨٠٧هـ) في مجمع الزوائد([2]):

"رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ عُثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو الْجَزَرِيُّ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ(محمد بن حبان ت:٣٥٤هـ) ([3])، وَضَعَّفَهُ غَيْرُهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ". وهذا يقتضي تحسينه على ما سيأتي تقريره.

وقال الحافظ ابن حجَرٍ العَسْقلاني(أحمد بن علي ت:٨٥٢هـ) في الفتح([4]):

"وَذكر أَحْمد من حَدِيث بن عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى''وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْآيَةَ". قَالَ: تَشَاوَرَتْ قُرَيْشٌ لَيْلَةً بِمَكَّةَ...الحديث".

كما نصَّ علي تحسينه الإمام محمد بن يوسف الصَّالحي، صاحب السيرة الشامية(ت:٩٤٢هـ)، في سيرته ([5])، بل نصَّ على تحسينه من قبل الإمام أبو جعفر الطَّحَاوي، إذ قال بعد تخريجه في شرح مشكل الآثار([6]):

---

١) البداية والنهاية (٣/ ٢٢١).
٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/ ٢٧)ح(١١٠٢٨).
٣) الثقات (٨/ ٤٤٩).
٤) فتح الباري (٧/ ٢٣٦).
٥) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٣/ ٢٤١).
٦) شرح مشكل الآثار (١٥/ ٧) ح(٥٨٠٦).

" فَدَلَّ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى السَّبَبِ الَّذِي كَانَ فِيهِ نُزُولُ هَذِهِ الْآيَةِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَّا فِي كِتَابِنَا هَذَا حَدِيثَ أَبِي بَلْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي نَوْمِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى فِرَاشِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَابِسًا إِيَّاهُ لِبَاسَهُ بُرْدَةً، فَذَلِكَ الْحَدِيثُ شَدَّ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ".

فقوله:(فَذَلِكَ الْحَدِيثُ شَدَّ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ) هو التحسين الذي نعنيه، وهكذا وقع في عبارته.

وأدخله إبراهيم العَلِيُّ في كتابه، على شرطه في جمع الصحيح من أحداث السيرة([1]).

وأما ما ضُعِّف به هذا الحديث، وهو ما أشار إليه الحافظ الهيثمي بقوله" وَفِيهِ عُثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو الْجَزَرِيُّ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَضَعَّفَهُ غَيْرُهُ".

فدار أمر الحديث على عثمان، وقد اختلف العلماء في عثمان هذا عينا وحالا.

فأما عينا فقيل فيه عثمان الجزري، وقيل عثمان بن عمرو بن ساجٍ الجزري، وقيل عثمان بن ساجٍ، ليس بينهما عمرو، وقيل عثمان الجزري، ويعرف بالمشاهد، وقد تردَّد فيه الحافظ المزِّي(يوسف بن الزَّكي ت:٧٤٢هـ) هل هو شخص أو شخصان([2])،كما فهم ابن حجر من كلامه،([3]) بل تردد ابن حجر نفسه فيه، فبينما

---

١) صحيح السيرة النبوية(ص:١٢٢).

٢) حيث قال في ختام ترجمة عثمان بن عمرو بن ساج الجزري: "وَرَوَى بحر بْن كنيز السقاء عَنْ عُثْمَان بْن ساج عَنْ سَعِيد بْن جُبَيْر فلا أدري هُوَ هَذَا أَوْ عم لَهُ، فَإِن كَانَ هَذَا فَإِن روايته عَنْ سَعِيد بْن جُبَيْر مرسلة والله أعلم".
تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٩/ ٤٦٩).

٣) حيث قال في ترجمة عثمان بن عمرو بن ساج:" وقول المصنف . يعني المزي . (وقد ينسب إلى جده): يوهم الجزم بأنه عثمان بن ساج الراوي عن خصيف ومقسم وغيرهما، وقد تردد فيه بعد ذلك! ".
تهذيب التهذيب (٧/ ١٤٥).

اعتبره شخصين في التهذيب([1])؛ اعتبره شخصا واحدا في التقريب![2]).

وجنح العلَّامة أحمد شاكر(ت:١٣٧٧هـ) إلى أنهما متغايران، فقال في تحقيقه لتفسير الطبري([3])، وقد شارك فيه أخاه العلامة أبا فِهْر(محمود محمد شاكر ت:١٤١٨هـ):

وعثمان الجزري: هو"عثمان بن ساج" ترجم له ابن أبي حاتم ١٥٣/١/٣([4])، وهو غير"عثمان ابن عمرو بن ساج" الذي ترجم له ابن أبي حاتم ١٦٢/١/٣([5]).

وقد خلط بينهما الحافظ المزِّي في التهذيب، وتعقبه الحافظ ابن حجر. وانظر ما كتبنا في ذلك، في شرح المسند: ٢٥٦٢([6]).

وقد لخص العلامة محمود شاكر ما قيل في عينه وحاله، في تحقيقه لتفسير الطبري([7]) فقال:

: -"عثمان الجزري"، يقال له: "عثمان المشاهد". روى عن مِقْسم، روى عنه معمر، والنعمان بن راشد. قال أبو حاتم: "لا أعلم روى عنه غير معمر، والنعمان". وسئل

---

١) حيث قال: وقد أكثر التخريج الفاكهي في كتاب مكة عن عثمان بن ساج من غير ذكر عمرو بينهما. وأما النسائي والعقيلي وغيرهما فما زادوا في نسب عثمان بن عمرو شيئا الا أنهم قالوا إنه حراني، ولا يسمِّى أحد منهم جدَّه، فيدل مجموع ذلك على المغايرة بينهما ".
تهذيب التهذيب (٧/ ١٤٥).
وسيأتي من كلام الشيخ شاكر أن ابن أبي حاتم أيضا غاير بينهما.

٢) حيث قال في ترجمة (عثمان بن ساج): هو ابن عمرو، يأتي.
تقريب التهذيب (ص: ٣٨٥،٣٨٦).

٣) تفسير الطبري = جامع البيان (٤/ ٣٠٨)ح(٤٠٨٦).

٤) الجرح والتعديل (١٥٣/٦).

٥) الجرح والتعديل (١٦٢/٦).

٦) يعني: تحقيقه لمسند أحمد، وسيأتي حاصل ما ذكره العلامة أحمد من كلام أخيه العلامة محمود بعد قليل.

٧) تفسير الطبري = جامع البيان (١٣/ ٤٩٧)ح(١٥٩٦٨).

عنه أحمد فقال:"روى أحاديث مناكير، زعموا أنه ذهب كتابه". مترجم في ابن أبي حاتم ٣ \ ١ \ ١٧٤([1]).

وهذا الخبر رواه أحمد في مسنده برقم: ٣٢٥١، وقال أخي:"في إسناده نظر، من أجل عثمان الجزري، كالإسناد ٢٥٦٢"، وقد استظهر هناك أن " عثمان الجزري" هو "عثمان بن ساج"، ولكن ما قاله ابن أبي حاتم، يرجح أن عثمان الجزري"، غير"عثمان بن ساج"([2]).

---

١) الجرح والتعديل(٦/١٧٤).

٢) هذا حاصل كلام العلامة أحمد شاكر، عند الحديثين المشار إليهما.

ولنذكر ما قاله بلفظه عند حديث(٢٥٦٢) من المسند ، فقد قال رحمه الله:

في إسناده نظر، عثمان الجزري: ترجم في التهذيب باسم "عثمان بن ساج" وأحال على ترجمة "عثمان بن عمرو بن ساج" وفيها قال: إن ابن حبان ذكره في الثقات، ثم تعقب الحافظ ابن حجر أصل المزي في قوله "وقد ينسب إلى جده" بأن هذا "يوهم الجزم بأنه عثمان بن ساج الراوي عن خصيف ومقسم وغيرهما"، وأن الفاكهي أكثر التخريج في تاريخ مكة عن "عثمان بن ساج" من غير ذكر "عمرو" بينهما، وأن النسائي والعقيلي وغيرهما "ما زادوا في نسب عثمان بن عمرو شيئاً، إلا أنهم قالوا: أنه حراني، ولا يسمى أحد منهم جده"، قال الحافظ: "فيدل مجموع ذلك على المغايرة بينهما"، وابن أبي حاتم غاير بينهما فترجم في الجرح والتعديل ٣/ ١/ ١٥٣: "عثمان بن الساج، روى عن خصيف، روى عنه معتمر بن سليمان ومحمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، سمعت أبي يقول ذلك" ثم روى عن أبيه.... ووقع بياض في النسخ سقط به ما بعد ذلك. وترجم ٣/ ١/ ١٦٢: "عثمان بن عمرو بن ساج، جزري، روى عن ابن جريج ومحمد بن إسحق بن يسار وخصيف وموسى بن عبيدة وزهير بن محمد، روى عنه سعيد بن سالم القداح" ثم روى عن أبيه قال: "عثمان والوليد ابني عمرو بن ساج: يكتب حديثهما ولا يحتج بهما". فهذا عثمان الجزري، إن كان ابن ساج، فهو مجهول الحال عندنا، لم نتبين أمره، وإن كان ابن عمرو بن ساج فهو إلى الضعف أقرب.

مسند أحمد، ت شاكر (٣/ ١٥٨).

وقد وجدت بعد في مجمع الزوائد ٧: ٢٧(١)، هذا الخبر، بنحوه ثم قال: '' رواه أحمد والطبراني، وفيه'' عثمان بن عمرو الجزري''، وثقه ابن حبان، وضعفه غيره، وبقية رجاله رجال الصحيح''.

ولا أزال أشك في أن'' عثمان الجزري''، غير'' عثمان بن عمرو بن ساج''اهـ.

وقال الشيخ شُعيب في تحقيق المسند(٢):

"إسناده ضعيف، عثمان الجزري، ويقال له: عثمان المشاهد، قال أحمد: روى أحاديث مناكير، زعموا أنه ذهب كتابه، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عثمان الجزري، فقال: لا أعلم روى عنه غير معمر والنعمان. وقد فات الحسيني(محمد بن علي ت:٧٦٥هـ) . يعني في الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال . وابن حجر . يعني في تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة . أن يذكراه في كتابيهما، مع أنه من شرطهما، وأخطأ الهيثمي، وتابعه أحمد شاكر، وحبيب الرحمن، كما تقدم في الحديث رقم (٢٥٦٢)(٣)، فظنوه عثمان بن عمرو بن ساج الجزري المترجم في''التهذيب"، وقال ابن كثير في''تاريخه" ٢٣٩/٢(٤): وهذا إسناد حسن! وهو من أجود ما روي في قصة نسج العنكبوت على فم الغار، وذلك من حماية الله لرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

وقال الشيخ الألباني(محمد ناصر الدين ت:١٤٢٠هـ) في الضعيفة، تعقيبا على تحسين ابن كثير للحديث(٥):"كذا قال، وليس بحسن في نقدي، لأن عثمان الجزري؛ إن كان هو عثمان بن عمرو بن ساج الجزري؛ فقد قال ابن أبي حاتم في'' الجرح والتعديل''

١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/ ٢٧)ح(١١٠٢٨) طبعتي.
٢) مسند أحمد، ط الرسالة (٥/ ٣٠١).
٣) مسند أحمد، ط الرسالة (٤/ ٣٤١).
٤) (٣/ ٢٢١) طبعتي.
٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٣/ ٢٦٢).

عن أبيه:" لا يحتج به"(١). وأورده الذَّهبي(محمد بن أحمد ت:٧٤٨هـ) في" الضعفاء" وقال:" تكلم فيه"(٢).

وإن كان هو عثمان بن ساج الجزري، ليس بينهما عمرو، فقد جنح الحافظ في" التهذيب" إلى أنه غير الأول، ولا يعرف حاله(٣)، ولم يفرق بينهما في" التقريب"، وقال:" فيه ضعف"(٤).

وابن عمرو لم يوثقه أحد غير ابن حِبَّان(٥)، ومن المعروف تساهله في التوثيق، ولذلك فهو ضعيف لا يحتج به؛ كما قال أبو حاتم(٦).

وقال الهيثمي في" المجمع" (٢٧/٧)(٧):" رواه أحمد والطبراني، وفيه عثمان بن عمرو الجزري، وثقه ابن حبان وضعفه غيره، وبقية رجاله رجال الصحيح".

ولذلك قال المحقق أحمد شاكر في تعليقه على" المسند":" في إسناده نظر"اهـ(٨).

أقول: قد نبَّه ابن أبي حاتم والطحاوي من قبل إلى أن عثمان هذا هو المعروف بالمشاهد، فقال ابن أبي حاتم(٩): عثمان الجزري، ويقال له: عثمان المشاهد، روى عن مِقْسم، روى عنه مَعْمر والنعمان (بن راشد). سمعت أبي يقول ذلك.

وقال الطحاوي في مشكل الآثار أثناء تخريجه الحديث عن عثمان الجزري(١٠): هَذَا كَانَ يُعْرَفُ بِالْمُشَاهِدِ. قَدْ ذَكَرَهُ أَحْمَدُ(١) وَيَحْيَى(يحيى بن مَعِين ت:٢٣٣هـ)(٢)، وَذَكَرَا

---

١) الجرح والتعديل (٦/ ١٦٢).
٢) لم أجده في الضعفاء في مظنته، ولا في ذيله، وإنما ذكره في الميزان، واعتبرهما واحدا، وسيأتي التنبيه على ذلك بعد قليل.
٣) تهذيب التهذيب (٧/ ١٤٥).
٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٨٦،٣٨٥).
٥) الثقات لابن حبان (٨/ ٤٤٩).
٦) الجرح والتعديل (٦/ ١٦٢).
٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/ ٢٧)ح(١١٠٢٨).
٨) مسند أحمد، ت شاكر (٣/ ١٥٨) ح(٣٢٥١).
٩) الجرح والتعديل (٦/ ١٧٤).
١٠) شرح مشكل الآثار (١٥/ ٥).

أَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ إِلَّا مَعْمَرٌ([3])، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ(محمد بن إسماعيل ت:٢٥٦هـ) أَيْضًا فِي كِتَابِهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ إِلَّا خَيْرًا![4].

وأول من نبَّه إلى أنه يعرف بالمشاهد هو معمر نفسه الراوي عنه(معمر بن راشد ت:١٥٤هـ)، ذكره الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال([5]): قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا مَعْمر قال أخبرني عثمان الجزري عن مقسم.

قال معمر: كان يقال له عثمان المشاهد، كتبت عنه صحيفتين في المغازي، فاستعارهما مني رجلٌ فذهب بهما،ولم أُعِرْ قبلهما كتابا.

وحاصل ما ضُعِّف به حديث ابن عباس هذا لضعف عثمان على أي وجه كان؛ أربعة أمور:

أولها: جهالته، وهي ما أشار إليه أبو حاتم بأنه لم يرو عنه غير معمر والنعمان بن راشد، يعني ولم يوثَّق، وهو المستور، كما قرره ابن حجر في النخبة([6]).

ثانيها: عدم الاحتجاج بحديثه. ذكره أبو حاتم(محمد بن إدريس ت:٢٧٧هـ)([1]).

---

١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (١/ ١٣٢)ر(١٠)، (٢/ ٥٩٠)ر(٣٨٠٠).ذكر فيه الأثر الآتي عن معمر بعد.

٢) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٢٤٤)ر(٤١٧٤). وذكر فيه أنه يعرف بالمشاهد.

٣) لم أجد ذلك من قولهما، وإنما هو من قول ابن أبي حاتم عن أبيه.

٤)قال البخاري: عثمان الجزري عَنْ مقسم، قَالَ عَبْد الرَّزَّاق عَنْ مَعْمَر: عَنْ عُثْمَانَ الجزري عَنْ مقسم عَنِ ابْن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن راية النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَت تكون مَعَ عَلِيّ رَضِيَ اللَّهُ عنه وراية الانصار مع سعد بن عبادة رضى الله عَنْهُ وَكَانَ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما يكون تحت راية الأنصار.

التاريخ الكبير (٦/ ٢٥٨).

قلت: ولعل قوله" إلا خيرا" تحرف عن قوله" إلا خبرا"، لأنه لم يذكر في ترجمته إلا هذا الخبر كما رأيت، أو أنه فهم من سكوت البخاري تعديله.

٥) انظر هامش(٧٣).

٦) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص: ٢٣٠).

ثالثها ورابعها: ذهاب كتابه، وروايته للمناكير. ذكرهما أحمد([2]).

وهذا يقتضي عند المضعِّفين أن هذه الرواية لا تصح للاحتجاج بها([3]).

فأما جهالة الحال، فهي مندفعة بتوثيق ابن حبان، وبسكوت البخاري عنه في التاريخ، وبرواية اثنين عنه أحدهما ثقة، على مذهب من يرى أن لا فرق بين جهالة العين وجهالة الحال بارتفاعهما برواية اثنين، وهو مذهب الدَّارَقُطْنِيِّ(علي بن عمر ت:٣٨٥هـ)، على ما سيأتي، وعلى مذهب من يرى أن رواية العدل عن من سماه تعديل له.

ولا التفات إلى ما غُمز به ابن حِبَّان من التساهل، فتوثيقه معتبر.

قال العلامة أبو الحسنات اللِّكْنَوِيُّ(محمد عبد الحي ت:١٣٠٤هـ):

" وَقد نسب بَعضهم التساهل الى ابْن حبّان، وَقَالُوا: هُوَ وَاسع الخطو فِي بَاب التوثيق، يوثق كثيرا مِمَّن يسْتَحق الْجرْح. وَهُوَ قَول ضَعِيف.

فإنك قد عرفت سابقا أن ابْن حبَان مَعْدُود مِمَّن لَهُ تعنُّتٌ واسراف فِي جرح الرِّجَال، وَمن هَذَا حَاله لَا يُمكن ان يكون متساهلا فِي تَعْدِيل الرِّجَال، وانما يَقع التَّعَارُض كثيرا بَين توثيقه وَبَين جرح غَيره؛ لكفاية مَا لَا يَكْفِي فِي التوثيق عِنْد غَيره عِنْده.

ولأجل هَذَا رُبمَا اعْترض عَلَيْهِ فِي جعلهم ثِقَات من لَا يعرف حَاله، وَلَا اعْتِرَاض عَلَيْهِ؛ فإنه لَا مُشَاحَّةَ فِي ذَلِك، وَهَذَا دون شَرط الْحَاكِم(محمد بن عبد الله ت:٤٠٥هـ)، حَيْثُ شَرط أن يخرج عَن رُوَاة خرَّج لمثلهم الشَّيْخَانِ فِي الصَّحِيح.

فَالْحَاصِل ان ابْن حبَان وَفَّى الْتِزَام شُرُوطه، وَلم يوفِّ الْحَاكِم. انْتهى"([4]).

---

١) الجرح والتعديل(٦/ ١٦٢).
٢) الجرح والتعديل(٦/١٧٤).
٣) انظر: السيرة النبوية الصحيحة، للدكتور أكرم العمري(١/٢٠٧).
٤) الرفع والتكميل (ص: ١٣٩ ـ ١٤٠)بتصرف يسير.

وقال الحافظ السخاوي(محمد بن عبد الرحمن ت:٩٠٢هـ):" مَعَ أَنَّ شَيْخَنَا قَدْ نَازَعَ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى التَّسَاهُلِ، إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ.

وَعِبَارَتُهُ: (إِنْ كَانَتْ بِاعْتِبَارِ وُجْدَانِ الْحَسَنِ فِي كِتَابِهِ، فَهِيَ مُشَاحَّةٌ فِي الِاصْطِلَاحِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَمِّيهِ صَحِيحًا، وَإِنْ كَانَتْ بِاعْتِبَارِ خِفَّةِ شُرُوطِهِ، فَإِنَّهُ يُخَرِّجُ فِي الصَّحِيحِ مَا كَانَ رَاوِيهِ ثِقَةً غَيْرَ مُدَلِّسٍ، سَمِعَ مِمَّنْ فَوْقَهُ وَسَمِعَ مِنْهُ الْآخِذُ عَنْهُ، وَلَا يَكُونُ هُنَاكَ إِرْسَالٌ وَلَا انْقِطَاعٌ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الرَّاوِي جَرْحٌ وَلَا تَعْدِيلٌ، وَكَانَ كُلٌّ مِنْ شَيْخِهِ وَالرَّاوِي عَنْهُ ثِقَةً، وَلَمْ يَأْتِ بِحَدِيثٍ مُنْكَرٍ فَهُوَ عِنْدَهُ ثِقَةٌ، وَفِي كِتَابِ الثِّقَاتِ لَهُ كَثِيرٌ مِمَّنْ هَذِهِ حَالُهُ.

وَلَأَجْلِ هَذَا رُبَّمَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِي جَعْلِهِمْ مِنَ الثِّقَاتِ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ اصْطِلَاحَهُ، وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يُشَاحَحُ فِي ذَلِكَ).

قُلْتُ: وَيَتَأَيَّدُ بِقَوْلِ الْحَازِمِيِّ(محمد بن موسى ت:٥٨٤هـ): ابْنُ حِبَّانَ أَمْكَنُ فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْحَاكِمِ، وَكَذَا قَالَ الْعِمَادُ بْنُ كَثِيرٍ: قَدِ الْتَزَمَ ابْنُ خُزَيْمَةَ(محمد بن إسحاق ت:٣١١هـ) وَابْنُ حِبَّانَ الصِّحَّةَ، وَهُمَا خَيْرٌ مِنْ (الْمُسْتَدْرَكُ) بِكَثِيرٍ، وَأَنْظَفُ أَسَانِيدَ وَمُتُونًا"([1]).

ومعلوم أن قول ابن حبان عن راو إنه (ثقة) أو قول العلماء (وثقه ابن حبان) أو (ذكره في الثقات) معناه توثيقه عنده، بخلاف غيره من العلماء فلا يوثقون إلا من ظهرت عدالته، وعُدم جَرحه، ونُصَّ على توثيقه.

على أن وصف أبي حاتم للراوي بالجهالة فيه نظر عند كثير من العلماء، واصطلاحه فيها مختلف عن اصطلاحهم.

قال السخاوي:

١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٥٦).

عَلَى أَنَّ قَوْلَ أَبِي حَاتِمٍ فِي الرَّجُلِ: إِنَّهُ مَجْهُولٌ، لَا يُرِيدُ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ سِوَى وَاحِدٍ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ فِي دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الثَّقَفِيِّ(...): مَجْهُولٌ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ(١)، وَلِذَا قَالَ الذَّهَبِيُّ عَقِبَهُ: هَذَا الْقَوْلُ يُوَضِّحُ لَكَ أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَكُونُ مَجْهُولًا عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ وَلَوْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ ثِقَاتٌ، يَعْنِي أَنَّهُ مَجْهُولُ الْحَالِ(٢)، وَقَدْ قَالَ فِي عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ كَرْدَمٍ(...) بَعْدَ أَنْ عَرَّفَهُ بِرِوَايَةِ جَمَاعَةٍ عَنْهُ: إِنَّهُ مَجْهُولٌ(٣). وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ فِي زِيَادِ بْنِ جَارِيَةَ التَّمِيمِيِّ الدِّمَشْقِيِّ(ت:زمن الوليد بن عبد الملك) مَعَ أَنَّهُ قِيلَ فِي زِيَادٍ هَذَا: إِنَّهُ صَحَابِيٌّ(٤)(٥).

وأمعن بعض العلماء المعاصرين النظر وهو يوضح طريقة أبي حاتم الرازي في الحكم بجهالة الراوي، فقال: نجد كثيراً من الرواة يحكم عليهم أبو حاتم بالجهالة، فيقول تارة وهو الأكثر: (مجهول)، وتارة: (لا أعرفه)، وربما قال: (لا يعرف)، كما يقول في الراوي: (غير مشهور)، وربما أضاف إلى ذلك كلمة (شيخ)، وهي في هذا السياق مضمومة إلى غيرها، لا تدل على شيء في جرح الراوي أو تعديله.

وقد تأملت طريقة أبي حاتم في أولئكم الرواة، فوجدت الأصل في نظره يقوم على اعتبار مقدار ما روى ذلك الراوي، ونوع مرويِّه مسنداً أو مرسلاً، مرفوعاً أو غير مرفوع، مع ملاحظة طريق العلم به وبروايته، وذلك بالنظر إلى من روى عنه.

١) الجرح والتعديل (٣/ ٤٢٨).
٢) وعبارة الذهبي، كما في ترجمة داود، من تاريخ الإسلام، ت بشار (٤/ ٦١٧): قُلْتُ: هَذَا الْقَوْلُ يُوَضِّحُ لَكَ أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَكُونُ مَجْهُولا عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ، وَلَوْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ ثِقَاتٌ، يَعْنِي أَنَّهُ مَجْهُولُ الْحَالِ عِنْدَهُ، فَلَمْ يَحْكُمْ بِضَعْفِهِ وَلا بِتَوْثِيقِهِ.
٣) الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٩).
٤) الجرح والتعديل (٣/ ٥٢٧).
٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ٥١).

فعامة من وصفهم بالجهالة ممن لم يبلغه من حديثهم إلا الحديث الواحد، أو اليسير جداً، أو الأثر عن صحابي قولا أو فعلاً، فذلك المروي إن كان معروفاً من طريق محفوظ وجدته أثنى على حديث ذلك الراوي دون شخصه، وهذا كثير منثور في الكتاب، وربما وصفه بالجهالة مع تقوية حديثه، كقوله مثلاً في (أحمد بن إبراهيم أبي صالح الخراساني)(...):" شيخ مجهول، والحديث الذي رواه صحيح" (١)، وقال في (سعيد بن محمد الزُّهْري)(...):" ليس بمشهور، وحديثه مستقيم، إنما روى حديثاً واحداً" (٢).

بينما في آخرين تفردوا بالحديث والحديثين، ولا يعرف لهم غير ذلك، يزيد إلى وصف الجهالة جرح ذلك الراوي في حديثه، كقوله في (زياد بن عبيدة الكوفي)(...):" مجهول، والحديث الذي رواه باطل" (٣)، وفي (زُرْعة بن عبد الله بن زياد الزّبيدي)(...) شيخ لبقيَّة بن الوليد(ت:١٩٧هـ):" شيخ مجهول، ضعيف الحديث"(٤).

والراوي لا يعرف إلا من طريق رجل مجروح يقول فيه: (مجهول)، مثل قوله في (عبد العزيز بن أبي معاذ)(...):" شيخ مجهول، لا يدري من هو"(٥)، وذلك أنه لم يعرف إلا من رواية مسلمة بن الصلت(...) عنه، ومسلمة هذا متروك الحديث.

وقد تكون علة الراوي من جهة أنه لم يعرف حديثه إلا من روايته عمن هو معروف بالجرح، كقول أبي حاتم في (واقد بن سلامة)(...) يروي عن يزيد الرّقاشي(يزيد بن أبان ت:١٢٠هـ)، روى عنه محمد بن عَجْلان(ت:١٤٨هـ) وعبد الله بن

١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٩).
٢) الجرح والتعديل (٤/ ٥٨).
٣) الجرح والتعديل (٣/ ٥٣٨).
٤) الجرح والتعديل (٣/ ٦٠٦).
٥) الجرح والتعديل (٥/ ٣٩٨).

وهب(ت:١٩٧هـ):" هو يروي عن الرقاشي، فما يقال فيه ؟"، قال ابنه عبد الرحمن:" يعني أن الرقاشي ليس بقوي، فما وجد في حديثه من الإنكار يحتمل أن يكون من يزيد الرقاشي" (١).

ورأي أبي حاتم بحسب ما بلغه من العلم في شأن الراوي، وقد يخالف في ذلك، فالراوي عنده مقلٌّ من الحديث، ولم يبلغه من الرواة عنه إلا الراوي الواحد، فيحكم بجهالته، ويكون غيره قد اطَّلع على أكثر من ذلك فيعدله أو يجرحه.

والذي تحرَّر لي في الجملة: أن مذهب أبي حاتم في وصف الراوي بالجهالة؛ لا يخرج عما هو معروف من مسالك غيره من أهل العلم بالحديث.

وعليك أن تعلم أنه رحمه الله، لم يراع التمييز بين جهالة الحال والعين، بل هذا الطريق لم يكن متميزاً في كلامهم يومئذ، ولذا فإنه قد يقول: (مجهول) في مجهول العين الذي لا يَدري من هو، ولم يعرف ذكره إلا من رواية واحد عنه، وقد يكون ذلك الراوي عنه مجروحاً أو مجهولاً مثله، ويقولها كذلك في مجهول الحال، وهو الذي عرف برواية أكثر من ثقة عنه، لكن لم يتبين ضبطه لقلة حديثه(٢).

قلت: والحال هنا كذلك، فالرجل قليل الرواية والرواة، ولم يتبين لأبي حاتم مقدار ضبطه لقلة روايته ورواته، فحكم عليه بالجهالة، وليس كذلك!

فـ"لا تَغْتَرِرْ بقول أبي حاتم في كثير من الرواة، على ما يجدُه من يُطالع الميزان وغيرَه إنه مجهول، ما لم يوافقه غيره من النقاد العدول؛ فإن الأمان من جرحه بهذا مرتفع عندهم.

فكثيرا ما ردُّوه عليه بأنه جَهِل من هو معروف عندهم"(٣).

---

١) الجرح والتعديل (٩/ ٥٠).
٢) تحرير علوم الحديث، للدكتور عبد الله الجديع (١/ ٥٠٠)، الأصل الخامس: توضيح طريقة أبي حاتم الرازي في الحكم بجهالة الراوي.
٣) الرفع والتكميل (ص:١٠٧).

بل قال الذهبي تعقيبا على قول ابن القطَّان (علي بن محمد ت:٦٢٨هـ) في مالك بن الخير الزبادي(...):"هو ممن لم تثبت عدالته": يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نصَّ على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما يُنكر عليه؛ أن حديثه صحيح!([1]).

وأما سكوت البخاري عن عثمان، وسكوته عن الراوي عموما، ومثله سكوت أبي حاتم؛ فالتحقيق أن سكوتهما أقرب إلى التعديل منه إلى التجريح، إذ لو عَلِما فيه جرحا لذكراه، ويؤيد ذلك أن الإمام الطحاوي فهم من سكوت البخاري عنه تعديله، حيث قال" ذكره البخاري، فلم يذكر فيه إلا خيرا"، على أن"خيرا" هنا لم تتحرف عن لفظ"خبرا".

وتحرير القول في من سكت عنه البخاري: أن مجرد ذكر الراوي عند البخاري لا يعني توثيقه أو تضعيفه، وقد كشف ابن عَدِي عن خطته في ذلك قائلا:" مراد البخاري أن يذكر كل راو، وليس مراده أنه ضعيف أو غير ضعيف، وإنما يريد كثرة الأسامي، ليذكر كل من روى عنه شيئا كثيرا أو قليلا، وإن كان حرفا"([2]).

وهذا المعنى .كما يقول الدكتور الجُديع . ذكره ابن عدي فيما يزيد على ثلاثين موضعاً من" الكامل"([3]).

وهو نص من إمام عارف ناقد، أن إدخال الراوي في" التاريخ الكبير" لا يعني بمجرده جرحاً ولا تعديلاً.

١) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٢٦).
٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٢٦٧).
٣) تحرير علوم الحديث (١/ ٥٠٧).

لكن لكون البخاري قلما ترك بيان الجرح لمن هو مجروح، فلو قال قائل: من سكت عنهم البخاري فغير مجروحين عنده، وإنما هم عدول، واحتمل في القليل منهم أن لا يكونوا من المشهورين، فيلحقون بالمستورين، لكان هذا قولاً وجيهاً.

نعم، لا يصح أن يُطْلق بتوثيق من سكت عنه البخاري بمجرد ذلك([1]).

وأما أبو حاتم فقد قال: " ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل، كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روي عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله"([2]).

وينبغي أن يلاحظ من عبارة ابن أبي حاتم، أن من سكت عنهم لا يلحقون بالمجروحين، ولا المجهولين، ولا المعدَّلين، فإنه ضمن كتابه الحكم على الرواة بالأوصاف الثلاثة.

ومن قال: يجري أمرهم على التعديل تغليباً للأصل؛ لعدم الجرح، ولعدم تنصيص العارفين على الجهالة، والأصل السلامة من القدح، فهذا من جهة التأصيل قوي ، لكنه وإن مال بنا إلى اعتبار التعديل، فإنه لا ينهض بمجرده للحكم به في حق ذلك الراوي.

غير أنه يمكن أن يستفاد من هذا: أن يعتبر لمجرد سكوت البخاري وابن أبي حاتم عن الراوي منزلة هي أرفع من الحكم بالجهالة، مائلة إلى الحكم بالتعديل، وهي منزلة (المستور) عند بعض الأئمة.اهـ([3]).

وقال الشيخ أبو غُدَّة(عبد الفتاح محمد ت:١٤١٧هـ)([4]): واعتبار السكوت تعديلا أولى من هَدْرِهِ أو اعتباره تجهيلا؛ لأن أقلَّ ما يقال في حال ذلك الراوي الذي سكت

---

١) تحرير علوم الحديث (١/ ٥٠٧).
٢) الجرح والتعديل (١/ ١٣) و(٢/ ٣٨).
٣) تحرير علوم الحديث (١/ ٥٠٧).
٤) هامش الرفع والتكميل (ص:٢٣١)،ط دار السلام.

عنه، ولم ينقل عن غيره فيه جرح؛ أنه باقٍ على أصل البراءة التي لا تزول إلا بثبوت نقل الجرح، ولم ينقل، وعلى هذا فيكون اعتبار السكوت من باب التعديل أولى من اعتباره من باب التجهيل، وهو الذي مشي عليه جمهور كبار الحفاظ الجهابذة المتأخرين، ثم ذكر عن الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني(ت:١٤٢٠هـ) أنه وجد من كلام أبي حاتم نفسه ما يؤيده، وأنه كاتبه بذلك، وساق ما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه قال: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال:إذا كان معروفا بالضعف لم تقوِّه روايته عنه، وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه([1]).

وقال أيضا: سألت أبا زُرْعة(عبيد الله بن عبد الكريم ت:٢٦٤هـ) عن رواية الثقات عن رجل مما يقوِّى حديثه ؟ قال إي لعَمْري، قلت: الكَلْبِيُّ(محمد بن السائب ت:١٤٦هـ) روى عنه الثَّوْري(سفيان بن سعيد ت:١٦١هـ)!!

قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبيُّ يُتكلم فيه([2]).

قلت: وقد صرح البخاري نفسه بمراده من سكوته عن الراوي، وذلك في ما ذكره الحافظ الحجة أبو الحجاج المزِّي، في آخر ترجمة عبد الكريم بن أبي المخَارق(ت:١٢٦هـ): « قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يَرْبوع الإشبيلي(ت:٥٢٢هـ): بيّن مسلم(مسلم بن الحجاج ت:٢٦١هـ)) جَرْحَهُ في صدْرِ كتابه؛ وأما البخاري فلم يُنبّه من أمره على شيء، فدل أنه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في''التاريخ'': كل من لم أبين فيه جَرْحَةً فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل»([3]).

قلت: وهذا أقل ما يقال في المسكوت عنه، لا أنه مجروح!

---

١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦).
٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦).
٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨/ ٢٦٥).
والعبارة ليست في المطبوع من تاريخ البخاري.

وأما رواية معمر بن راشد والنعمان بن راشد . وليسا بأخوين . عن عثمان الجزري فهي مما ترتفع به الجهالة كما سلف عن أبي حاتم، مما وقف عليه الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني من كلامه، ونقلناه عنه، فمعمر ثقة، وقد روى عنه.

والرواية إحدى طرق التعديل الأربعة، كما ذكره الغزالي(محمد بن محمد ت:٥٠٥هـ) حيث قال: فِي نَفْسِ التَّزْكِيَةِ، وَذَلِكَ إِمَّا بِالْقَوْلِ، أَوْ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ، أَوْ بِالْعَمَلِ بِخَبَرِهِ، أَوْ بِالْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ([1]).

وهي تعديل ضمني. قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ(أحمد بن محمد ت:٨٠٣هـ) فِي الْكَفِيلِ: لِلتَّعْدِيلِ قِسْمَانِ: صَرِيحِيٌّ وَغَيْرُ صَرِيحِيٍّ، فَالصَّرِيحِيُّ وَاضِحٌ، وَغَيْرُ الصَّرِيحِيِّ، وَهُوَ الضِّمْنِيُّ، كَرِوَايَةِ الْعَدْلِ وَعَمَلِ الْعَالِمِ([2]).

وقد سبقت الإشارة إلى أن جهالة الحال أو الوصف ترتفع برواية اثنين عند الدارقطني، لا فرق بينها وبين جهالة العين، وفي ذلك يقول:

وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ لَا يَحْتَجُّونَ بِخَبَرٍ يَنْفَرِدُ بِرِوَايَتِهِ رَجُلٌ غَيْرُ مَعْرُوفٍ ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْعِلْمُ عِنْدَهُمْ بِالْخَبَرِ إِذَا كَانَ رُوَاتُهُ عَدْلًا مَشْهُورًا ، أَوْ رَجُلٌ قَدِ ارْتَفَعَ اسْمُ الْجَهَالَةِ عَنْهُ ، وَارْتِفَاعُ اسْمِ الْجَهَالَةِ عَنْهُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ رَجُلَانِ فَصَاعِدًا ، فَإِذَا كَانَ هَذِهِ صِفَتُهُ ارْتَفَعَ عَنْهُ اسْمُ الْجَهَالَةِ وَصَارَ حِينَئِذٍ مَعْرُوفًا ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ انْفَرَدَ بِخَبَرٍ وَجَبَ التَّوَقُّفُ عَنْ خَبَرِهِ ذَلِكَ حَتَّى يُوَافِقَهُ غَيْرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ([3]).

وقال الحافظ ابن حجر: أو إنْ روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يُوَثَّقْ فهو مجهول الحال، وهو المستور. وقد قَبِلَ رِوَايَتَهُ جَمَاعَةٌ بغيرِ قيدٍ، وردَّها الجمهورُ.

والتحقيقُ أن روايةَ المستورِ، ونحوِهِ، مما فيه الاحتمال؛ لا يُطْلَقُ القولُ بردِّها، ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفةٌ إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين(عبد الملك

١) المستصفى في علم الأصول (١/ ٣٠٥).
٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ٤٣).
٣) سنن الدارقطني (٤/ ٢٢٦).

بن عبد الله ت:٤٧٨هـ)، ونحوه قول ابن الصَّلَاح(عثمان بن عبد الرحمن ت:٦٤٣هـ) فيمن جُرِحَ بجَرْحٍ غير مُفَسَّر([1]).

قلت: وهاهنا استبان حاله، فقد وثقه ابن حبان، وسكوتُ البخاري، وروايةُ اثنين عنه أحدهما ثقة، فضلا عن كون حديثه مستقيما غير منكر، بل اعتضد برواية غيره له!

وعلى فرض ثبوت الجهالة فهي جهالة يسيرة مغتفرة، سيَّما إذا روى الموصوف بها حديثا مستقيما له متابع أو شاهد، كالحديث الذي معنا، كما نص على ذلك الحافظ الذهبي بقوله:

(وأما المجهولون من الرواة فان كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم؛ احتُمل حديثه، وتُلُقِّيَ بحسن الظن؛ إذا سَلِم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وأما إن كان الرجل منهم – أي من المجاهيل – من صغار التابعين؛ فسائغٌ رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي وتحرِّيه، وأما إن كان الراوي من تابع التابعين فمَنْ بعدهم؛ فهو أضعف لخبره، سيما إذا انفرد به) ([2]).

لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – شهد للقرون الثلاثة الأول بالخيرية على سائر الأجيال.

قلت: وهذا مذهب ابن سعد، وابن مَعين، والنَّسائي(أحمد بن شعيب ت:٣٠٣هـ)، في آخرين غيرهم.

قال المعلِّمي(عبد الرحمن بن يحيى ت:١٣٨٦هـ): فابن حِبَّان قد يذكر في (الثقات) من يجد البخاري سماه في (تاريخه) من القدماء، وإن لم يعرف ما روى، وعمن روى، ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد، وربما تعنَّت فيمن وجد في روايته ما استنكر،

١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١٢٦).
٢) ديوان الضعفاء والمتروكين (ص:٤٧٨).

وإن كان الرجل معروفاً مكثرا، والعِجْلي(أحمد بن عبد الله ت:٢٦١هـ) قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن مَعين، والنَّسائي وآخرون غيرهما؛ يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم؛ إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة، بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد!([1]).

وهذا فضلا عن أن الوصف بالجهالة من أسهل مراتب التجريح القريبة إلى التعديل، ممن يعتبر بحديث أهلها، ويَرْقى به إلى درجة الحسن، وقد نص العلماء صراحة على ذلك، كما سأذكره بعد قليل.

وقال الشيخ عبد الكريم الخُضير([2]): أما إذا كان الضعف لجهالة راويه، فقد اختار بعضهم أنه يرتقى إلى درجة الاحتجاج بعمل السلف، وسكوتهم عند اشتهار روايته، كعملهم، إذ لا يسكتون عن منكر يستطيعون إنكاره.

وأما ما ضَعَّف به الإمام أحمد عثمان هذا بروايته للمناكير؛ فلا يلزم منه ضعفه مطلقا، بل فيما أنكر عليه خاصة،كما هو ظاهر من معنى العبارة، وفيما إذا كثرت المناكير في روايته، قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري([3]) عند ذكر ثابت بن عجلان الأنصاري(...): قال العُقيلي: لا يتابع على حديثه. وتعقب ذلك أبو الحسن ابن القطَّان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثرت منه رواية المناكير ومخالفة الثقات، وهو كما قال. انتهى.

فليست العبارة جرحا على الإطلاق، على أن لأحمد فيها اصطلاحا خاصا.

قال اللِّكْنَوي([4]): ولا تظنن من قولهم"هذا حديث منكر" أن راوية غير ثقة. فكثيرا ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد، وإن اصطلح المتأخرون على أن المنكر هو

١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٢٥٥).
٢) تحقيق الرغبة في توضيح النخبة (ص: ١٢٧).
٣) فتح الباري (١/ ٣٩٤).
٤) الرفع والتكميل (ص:٩٢).

الحديث الذي رواه ضعيف مخالفا لثقة، وأما إذا خالف الثقة غيره من الثقات فهو شاذ، وكذا لا تظنن من قولهم"فلان روى المناكير" أن حديثه هذا منكر.

قال الزَّيْن العِراقي(عبد الرحيم بن الحسين ت:٨٠٦هـ) في تخريج أحاديث إحياء العلوم: كثيرا ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثا واحدا. انتهى.([1]).

وقال السخاوي في فتح المغيث([2]): وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء.

قال الحاكم([3]): قلت للدَّارَقُطْني: فسليمان بن بنت شُرَحْبيل(سليمان بن عبد الرحمن ت:٢٣٣هـ) ؟قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؟ قال:يحدث بها عن قوم ضعفاء. أما هو فثقة. انتهى

وقال الذهبي في ترجمة عبدالله بن معاوية الزُّبَيْري(ت:قبل٢٠٠هـ)([4])، تعقيبا على قول البخاري فيه مرة: منكر الحديث. ومرة: بعض أحاديثه مناكير: قلت: العبارتان معناهما واحد، لأنّ من كان بعض أحاديثه مُنْكَرَة فهو أيضًا مُنْكَر الحديث. إذ قولُنا في الرجل مُنْكَر الحديث لا نعني به أنّ كل ما رواه مُنْكَر، فإذا روى الرجل جملةً وبعض ذلك مناكير، فهو مُنْكَر الحديث..

وقال أيضا في ترجمة أحمد بن عتَّاب المرْوزي(...)([5]): قال أحمد بن سعيد بن مَعْدان(ت:٣٧٥هـ): شيخ صالح،روى الفضائل والمناكير. قلت: ما كل من روى المناكير يضعف! انتهى.

---

١) لم أجده في التخريج المطبوع المسمى بالمغني عن حمل الأسفار، وذكر السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٣٠) أنه في تَخْرِيجِهِ الْأَكْبَرِ لِلْإِحْيَاءِ ، ولم يطبع.

٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٣٠).

٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢١٧)ر(٣٣٩).

٤) تاريخ الإسلام، ط التوفيقية (١٢/ ١٤٠).

٥) ميزان الاعتدال (١/ ١١٨).

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري([1]) عند ذكر محمد بن إبراهيم التَّيْمي، وتوثيقه مع قول أحمد فيه يروي أحاديث مناكير: قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك،وقد احتج به الجماعة. انتهى.

وقال أيضا عند ذكر ترجمة بُرَيْد بن عبد الله(...)([2]): أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة. انتهى.

ولهذا قال اللِّكْنَوي مبينا ما ينبغي على المحدث فعله، وهو يطالع كتب الجرح والتعديل([3]): فَعَلَيْك يَا من ينْتَفع من ميزَان الِاعْتِدَال، وَغَيره من كتب أسماء الرِّجَال؛ ألا تغترَّ بِلَفْظ الإنكار الَّذِي تَجدهُ مَنْقُولًا من أهل النَّقْد فِي الأسفار، بل يجب عَلَيْك أن تثبت، وتفهم أن الْمُنكر إذا أطلقه البُخَارِيّ على الرَّاوِي فَهُوَ مِمَّن لَا تحل الرِّوَايَة عَنهُ، وأما إذا أطلقه أَحْمَد، وَمن يحذو حذوه فَلَا يلْزم أن يكون الرَّاوِي مِمَّن لَا يحْتَج بِهِ.

وأن تفرق بَين: روى الْمَنَاكِير اَوْ يروي الْمَنَاكِير اَوْ فِي حَدِيثه نَكَارَة وَنَحْو ذَلِك، وَبَين قَوْلهم: مُنكر الحَدِيث وَنَحْو ذَلِك؛ بَأن الْعبارَات الأولى لَا تقدح الرَّاوِي قدحا يعْتد بِهِ، والأخرى تجرحه جرحا معتدا بِهِ.

وألا تبادر بِحكم ضعف الرَّاوِي بِوُجُود"أنكر مَا روى" فِي حق رِوَايَته، فِي الْكَامِل، وَالْمِيزَان، وَنَحْوهمَا، فإنهم يطلقون هَذَا اللَّفْظ على الحَدِيث الْحسن وَالصَّحِيح أيضا، بِمُجَرَّد تفرد رواتهما.

وأن تفرق بَين قَول القدماء: هَذَا حَدِيث مُنكر، وَبَين قَول الْمُتَأَخِّرين: هَذَا حَدِيث مُنكر؛ فإن القدماء كثيرا مَا يطلقونه على مُجَرّد مَا تفرد بِهِ رَاوِيه، وإن كَانَ من الأثبات، والمتأخرين يطلقونه على رِوَايَة راو ضَعِيف خَالف الثِّقَات. انتهى.

---

١) فتح الباري (١/ ٤٣٧).
٢) فتح الباري (١/ ٣٩٢).
٣) الرفع والتكميل (ص:٩٧-٩٨).

على أن المنكر لا يخرج عن معنى التفرد أو المخالفة، وكلاهما غير موجود هنا، فلا نكارة في المتن،حيث توبع فيه عثمان بالشواهد المذكورة، أو توبعت به، فإن كانت النكارة في الإسناد فلا ضير، فالمتن ثابت على كل حال، بناء على قاعدة عدم التلازم بين الإسناد والمتن في الحكم على الحديث، وعلى تسليم كونه منكرا فهو قابل للجبر أيضا،كما نقله السيوطي عن شيخ الإسلام ابن حجر، فقال([1]): (وأما الضعيف لفسق الراوي) أو كذبه (فلا يؤثر فيه موافقة غيره) له إذا كان الآخر مثله لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر. نعم، يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرا أو لا أصل له. صرح به شيخ الإسلام. قال: بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيء الحفظ، بحيث إذا وُجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك. انتهى.

وقد مشى السخاوي على هذا القول([2])،واختاره البِقاعي(إبراهيم بن عمر ت:٨٨٥هـ)([3])، وعليه عمل السيوطي في مصنفاته وتخاريجه، وكأن الشيخ الألباني يعمل بهذا أحياناً!([4]).

وأما ما ضُعِّف به عثمان أيضا، وهو ما أشار إليه الإمام أحمد بقوله"زعموا أنه ذهب كتابه"([5])؛فقد حكاه عن غيره بصيغة محتملة لا يقين فيها ولا جزم، بل ولا تصريح بمقتضاها من الاختلاط، أو قبول التلقين، أو فحش الغلط، أو سوء الحفظ، أو نحو

---

١) تدريب الراوي (١/ ١٧٧). وذكره المناوي أيضا في اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (٢/ ١٧٢).

٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٩٧).

٣) النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٢٤٨).

٤) تحقيق الرغبة في توضيح النخبة (ص: ١٢٨)للخضير، شرح نخبة الفكر (٩/ ١٧)، دروس صوتية مفرغة من موقع الشيخ الخضير.

٥) الجرح والتعديل (٦/ ١٧٤).

ذلك من مترتِّبات ذهاب الكتاب إذا كان صاحبه ممن يعتمده، فهو على فرض صحته؛ جرح مبهم يحتاج إلى تفسير، ومثله لا يُجرح به!

وأما ما ضُعِّف به أيضا من عدم الاحتجاج بحديثه، وهو ما ذكره أبو حاتم من قوله"لا يحتج بحديثه" وأصل العبارة، أن أبا حاتم سئل عن عثمان والوليد ابني عمرو بن ساج، فقال:

يكتب حديثهما، ولا يحتج بهما"(١)، وهذا يعني تحسين حديثه بالموافقة عند الاعتبار، كما هنا، ولا يحتج به إذا انفرد، فلا يلزم من عدم الاحتجاج عدم الاعتبار.

قال السخاوي(٢): وَكَمَا أَنَّهُ لَا انْحِصَارَ لِلْمُتَابِعَاتِ فِي الثِّقَةِ، كَذَلِكَ الشَّوَاهِدُ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمُتَابَعَةِ وَالِاسْتِشْهَادِ رِوَايَةُ مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ وَحْدَهُ، بَلْ يَكُونُ مَعْدُودًا فِي الضُّعَفَاءِ، وَفِي كِتَابَيِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ ذَكَرَاهُمْ فِي الْمُتَابِعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، وَلَيْسَ كُلُّ ضَعِيفٍ يَصْلُحُ لِذَلِكَ.

وَلِهَذَا يَقُولُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ: فُلَانٌ يُعْتَبَرُ بِهِ، وَفُلَانٌ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ(٣).

قَالَ النَّوَوِيُّ(يحيى بن شرف ت:٦٧٦هـ) فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ:" وَإِنَّمَا يَفْعَلُونَ هَذَا – أَيْ إِدْخَالَ الضُّعَفَاءِ فِي الْمُتَابِعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ – لِكَوْنِ الْمُتَابَعِ لَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الِاعْتِمَادُ عَلَى مَنْ قَبْلَهُ". انْتَهَى(٤).

وَلَا انْحِصَارَ لَهُ فِي هَذَا، بَلْ قَدْ يَكُونُ كُلٌّ مِنَ الْمُتَابِعِ وَالْمُتَابَعِ لَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ ؛ فَبِاجْتِمَاعِهِمَا تَحْصُلُ الْقُوَّةُ(٥).

---

١) " الجرح والتعديل (٦/ ١٦٢).
٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٥٧).
٣) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٧٤).
٤) شرح النووي على مسلم (١/ ٣٤).
٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٥٧).

على أن هذه الصيغة عند أبي حاتم فيها نظر، قال ابن تيمية(أحمد بن عبد الحليم ت:٧٢٨هـ) في مجموع الفتاوى([1]):

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَأَبُو حَاتِمٍ يَقُولُ مِثْلَ هَذَا فِي كَثِيرٍ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ شَرْطَهُ فِي التَّعْدِيلِ صَعْبٌ، وَالْحُجَّةُ فِي اصْطِلَاحِهِ لَيْسَ هُوَ الْحُجَّةَ فِي جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وقال في موضع آخر([2]): وَأَبُو حَاتِمٍ مِنْ أَصْعَبِ النَّاسِ تَزْكِيَةً.

وقد ذكر الذهبي عند ترجمة عثمان بن ساج من الميزان([3]): أنه مقارب الحديث.

وهو. ويا للأسف . ما أغفله المضعِّفون لهذا الحديث!

وهي من الألفاظ الدالة على التعديل، ولا ينزل صاحبها عن الحسن بحال.

قال السخاوي في تفسيرها([4]): مِنَ الْقُرْبِ ضِدِّ الْبُعْدِ، وَهُوَ بِكَسْرِ الرَّاءِ كَمَا ضُبِطَ فِي الْأُصُولِ الصَّحِيحَةِ مِنْ كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ الْمَسْمُوعَةِ عَلَيْهِ، وَكَذَا ضَبَطَهَا النَّوَوِيُّ فِي مُخْتَصَرَيْهِ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ(عبد الرحمن بن علي ت:٥٩٧هـ)، وَمَعْنَاهُ أَنَّ حَدِيثَهُ مُقَارِبٌ لِحَدِيثِ غَيْرِهِ مِنَ الثِّقَاتِ...أَوْ (مُقَارَبُهُ) بِفَتْحِ الرَّاءِ ؛ أَيْ: حَدِيثُهُ يُقَارِبُهُ حَدِيثُ غَيْرِهِ،

---

١) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٥٠).

٢) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٤٩).

٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٤).

ولفظه: عثمان بن ساج. عن خصيف [لا يتابع].هو ابن عمر. وسيأتي ، وهو مقارب الحديث.

وأعاده ثانية وقال: عثمان بن عمرو [س] بن ساج. عن سهيل بن أبي صالح. قال أبو حاتم: لا يحتج به. روى عنه أهل الجزيرة، وله ترجمة في تهذيب الكمال.

ميزان الاعتدال (٣/ ٤٩).

وعلى هذا فالذهبي ممن يراه واحدا!

تنبيه: لا يتمشى قوله في الترجمة الأولى" لا يتابع" مع قوله " مقارب الحديث " لا سيما وقد استدركها المحقق من نسخة، والظاهر أنها زائدة!

٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١١٩).

فَهُوَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ، بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَسَطٌ لَا يَنْتَهِي إِلَى دَرَجَةِ السُّقُوطِ وَلَا الْجَلَالَةِ، وَهُوَ نَوْعُ مَدْحٍ، وَمِمَّنْ ضَبَطَهَا بِالْوَجْهَيْنِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ(محمد بن عبد الله ت:٥٤٣هـ)، وَابْنُ دِحْيَةَ(عمر بن الحسن ت:٦٣٣هـ)، وَالْبَطْلَيُوسِيُّ(عبد الله بن محمد ت:٥٢١هـ)، وَابْنُ رُشَيْدٍ(محمد بن عمر ت:٧٢١هـ) فِي رِحْلَتِهِ.

قَالَ: وَمَعْنَاهَا يُقَارِبُ النَّاسَ فِي حَدِيثِهِ وَيُقَارِبُونَهُ ؛ أَيْ: لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَاذٍّ وَلَا مُنْكَرٍ.

قَالَ: وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُمْ بِهَذَا اللَّفْظِ هَذَا الْمَعْنَى مَا قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ(محمد بن عيسى ت:٢٧٩هـ) فِي آخِرِ بَابِ: مِنْ فَضَائِلِ الْجِهَادِ، مِنْ جَامِعِهِ([1])، وَقَدْ جَرَى لَهُ ذِكْرُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ(ت:١٥٠هـ)، فَقَالَ: ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا، يَعْنِي الْبُخَارِيَّ، يَقُولُ: هُوَ ثِقَةٌ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ فِي بَابِ مَا جَاءَ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ([2]): وَالْأَفْرِيقِيُّ - يَعْنِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ(عبد الرحمن بن زياد ت:١٥٦هـ) - ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ(ت:١٩٨هـ) وَغَيْرُهُ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا أَكْتُبُ عَنْهُ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَرَأَيْتُ الْبُخَارِيَّ يُقَوِّي أَمْرَهُ وَيَقُولُ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ.

فَانْظُرْ إِلَى قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ، إِنَّ قَوْلَهُ: مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، تَقْوِيَةٌ لِأَمْرِهِ، وَتَفَهَّمْهُ ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُهِمِّ الْخَافِي الَّذِي أَوْضَحْنَاهُ - انْتَهَى.

ورحم الله الشيخ اللِّكْنَوي حين قال([3]): قلت: هذه النصوص لعلها لم تقرَعْ صِماخ أفاضل عصرنا وأماثل دهرنا؛ فإن شيمتهم أنهم حين قصدِهم بيانَ ضعف رواية؛ ينقلون من كتب الجرح والتعديل؛ الجرحَ دون التعديل، فيُوقعون العوام في المغْلطة؛ لظنهم أن هذا الراوي عارٍ عن تعديل الأجلَّة؛ والواجب عليهم أن ينقلوا الجرح

١) سنن الترمذي، ت بشار (٣/ ٢٤١).
٢) سنن الترمذي، ت بشار (١/ ٢٧٣).
٣) الرفع والتكميل (ص:١٥).

والتعديل كليهما، ثم يرجحوا حسبما يلوح لهم أحدهما، ولعمري تلك شِيمة محرَّمة، وخَصلة مخزِّمة!

والخلاصة: أن تضعيف حديث ابن عباس لضعف عثمان راويه غير مسلَّم، وحتى على فرض ضعفه . وهو غير واقع . فهو من الضعف القريب المحتمل، وهو مما يقبل التحسين، كما يأتي من كلام الذهبي، بل هو الحديث الحسن نفسه، كما عرفه ابن الجوزي([1])، وعليه جرى العمل عند كثير من الأئمة المتقدمين والمتأخرين.

ولعل مما يؤكد هذا ويعضده تحسين الأئمة: الطحاوي وهو من المتقدمين، وابن كثير وهو من المتوسطين، وابن حجر وهو من المتأخرين لهذا الحديث، رغم حكم ابن حجر على عثمان راويه في التقريب بقوله''فيه ضعف"([2])، وهي عبارة تشعر بالضعف اليسير المحتمل الذي لا يصل إلى درجة الرد، بل يكون إحدى درجات القبول، كما فهم من تحسينه للحديث!

وهاك نماذج من أقوال العلماء في اعتبار الحديث الضعيف المتابَع . حاشا الموضوع والمتروك . حديثا حسنا، كما هو الحال في الحديث الذي معنا، واعتبار القول بغير ذلك قولا شاذا مخالفا لما عليه الجمهور!

قَالَ أَبُو عِيسَى([3]): وَمَا ذكرنَا فِي هَذَا الْكتاب حَدِيث حسن؛ فَإِنَّمَا أردنَا بِهِ حسن إِسْنَاده عندنَا، كل حَدِيث يرْوى، لَا يكون فِي إِسْنَاده من يتهم بِالْكَذِبِ، وَلَا يكون الحَدِيث شاذا، ويروى من غير وَجه نَحْو ذَاك؛ فَهُوَ عندنَا حَدِيث حسن.

---

١) حيث قسم الأحاديث إلى ستة أقسام وقال: الْقسم الرَّابِع: مَا فِيهِ ضعف قريب مُحْتَمل، وَهَذَا هُوَ الْحسن، وَيصْلح الْبناء عَلَيْهِ، وَالْعَمَل بِهِ.
الموضوعات (١/ ٣٥).

٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٨٦،٣٨٥).

٣) العلل الصغير (ص: ٧٥٨) بآخر الجزء الخامس، ت شاكر، ط دار إحياء التراث.

وقال الدارقطني([1]): وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ لَا يَحْتَجُّونَ بِخَبَرٍ يَنْفَرِدُ بِرِوَايَتِهِ رَجُلٌ غَيْرُ مَعْرُوفٍ ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْعِلْمُ عِنْدَهُمْ بِالْخَبَرِ إِذَا كَانَ رُوَاتُهُ عَدْلًا مَشْهُورًا ، أَوْ رَجُلٌ قَدِ ارْتَفَعَ اسْمُ الْجَهَالَةِ عَنْهُ ، وَارْتِفَاعُ اسْمِ الْجَهَالَةِ عَنْهُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ رَجُلَانِ فَصَاعِدًا ، فَإِذَا كَانَ هَذِهِ صِفَتُهُ ارْتَفَعَ عَنْهُ اسْمُ الْجَهَالَةِ وَصَارَ حِينَئِذٍ مَعْرُوفًا ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ انْفَرَدَ بِخَبَرٍ وَجَبَ التَّوَقُّفُ عَنْ خَبَرِهِ ذَلِكَ حَتَّى يُوَافِقَهُ غَيْرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال البَيْهقي([2]): وَنَحْنُ إِنَّمَا لَا نَقُولُ بِالْمُنْقَطِعِ إِذَا كَانَ مُنْفَرِدًا، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ، أَوِ انْضَمَّ إِلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، أَوْ مَا تَتَأَكَّدُ بِهِ الْمَرَاسِيلُ، وَلَمْ يُعَارِضْهُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ؛ فَإِنَّا نَقُولُ بِهِ.

وقال ابن تيميَّة([3]): وَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ عِنْدَهُمْ ضَعِيفًا لِكَثْرَةِ الْغَلَطِ فِي حَدِيثِهِ، وَيَكُونُ حَدِيثُهُ إذَا الْغَالِبُ عَلَيْهِ الصِّحَّةُ لِأَجْلِ الِاعْتِبَارِ بِهِ وَالِاعْتِضَادِ بِهِ؛ فَإِنَّ تَعَدُّدَ الطُّرُقِ وَكَثْرَتَهَا يُقَوِّي بَعْضَهَا بَعْضًا حَتَّى قَدْ يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِهَا، وَلَوْ كَانَ النَّاقِلُونَ فُجَّارًا فُسَّاقًا، فَكَيْفَ إذَا كَانُوا عُلَمَاءَ عُدُولًا، وَلَكِنْ كَثُرَ فِي حَدِيثِهِمْ الْغَلَطُ؟!

وَمِثْلُ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيعَةَ(ت:١٧٤هـ) فَإِنَّهُ مِنْ أَكَابِرِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ قَاضِيًا بِمِصْرٍ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، لَكِنْ احْتَرَقَتْ كُتُبُهُ فَصَارَ يُحَدِّثُ مَنْ حَفِظَهُ، فَوَقَعَ فِي حَدِيثِهِ غَلَطٌ كَثِيرٌ، مَعَ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى حَدِيثِهِ الصِّحَّةُ. قَالَ أَحْمَد: قَدْ أَكْتُبُ حَدِيثَ الرَّجُلِ لِلِاعْتِبَارِ بِهِ: مِثْلَ ابْنِ لَهِيعَةَ.

وَأَمَّا مَنْ عُرِفَ مِنْهُ أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرْوِي عَنْ هَذَا شَيْئًا، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ، لَمْ يَرْوِ فِي مُسْنَدِهِ عَمَّنْ يَعْرِفُ أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ؛ لَكِنْ يَرْوِي عَمَّنْ عَرَفَ مِنْهُ الْغَلَطَ لِلِاعْتِبَارِ بِهِ وَالِاعْتِضَادِ.

---

١) سنن الدارقطني (٤/ ٢٢٦).
٢) معرفة السنن والآثار (١/ ٤٠٢).
٣) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٦).

وقال في موضع آخر(١): و" الْمَقْصُودُ هُنَا'' أَنَّ تَعَدُّدَ الطُّرُقِ مَعَ عَدَمِ التَّشَاعُرِ أَوْ الِاتِّفَاقِ فِي الْعَادَةِ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِمَضْمُونِ الْمَنْقُولِ؛ لَكِنَّ هَذَا يُنْتَفَعُ بِهِ كَثِيرًا فِي عِلْمِ أَحْوَالِ النَّاقِلِينَ. وَفِي مِثْلِ هَذَا يُنْتَفَعُ بِرِوَايَةِ الْمَجْهُولِ وَالسَّيِّئِ الْحِفْظِ وَبِالْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَكْتُبُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَيَقُولُونَ: إنَّهُ يَصْلُحُ لِلشَّوَاهِدِ وَالِاعْتِبَارِ مَا لَا يَصْلُحُ لِغَيْرِهِ. قَالَ أَحْمَد: قَدْ أَكْتُبُ حَدِيثَ الرَّجُلِ لِأَعْتَبِرَهُ وَمَثَّلَ هَذَا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهِيعَةَ قَاضِي مِصْرَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ حَدِيثًا وَمِنْ خِيَارِ النَّاسِ؛ لَكِنْ بِسَبَبِ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ وَقَعَ فِي حَدِيثِهِ الْمُتَأَخِّرِ غَلَطٌ، فَصَارَ يَعْتَبِرُ بِذَلِكَ، وَيَسْتَشْهِدُ بِهِ، وَكَثِيرًا مَا يَقْتَرِنُ هُوَ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ(ت:١٧٥هـ)، وَاللَّيْثُ حُجَّةٌ ثَبَتٌ إمَامٌ.

وَكَمَا أَنَّهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءُ حِفْظٍ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورِ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا'' عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ''.

وقال ابن الصلاح(٢):ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يدخلُ في بابِ المتابعةِ والاستشهادِ روايةُ مَنْ لا يحتجُّ بحديثِهِ وَحْدَهُ، بلْ يكونُ معدوداً في الضعفاءِ، وفي كتابَيِ البخاريِّ ومسلمٍ جماعةٌ مِنَ الضعفاءِ ذَكَرَاهُم في المتابعاتِ والشواهِدِ، وليسَ كلُّ ضعيفٍ يَصْلُحُ لذلكَ، ولهذا يقولُ الدارقطنيُّ وغيرُهُ في الضعفاءِ:''فلانٌ يُعْتَبَرُ بهِ، وفلانٌ لا يُعْتَبَرُ بهِ"، وقدْ تَقَدَّمَ التنبيهُ على نحوِ ذلكَ، واللهُ أعلمُ.

وقال الذهبي(٣): فَكِتَابُ أَبِي دَاوُدَ أَعْلَى مَا فِيْهِ مِنَ الثَّابِتِ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ، وَذَلِكَ نَحْو مِنْ شَطْرِ الكِتَابِ، ثُمَّ يَلِيْهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحَدُ الشَّيْخَيْنِ، وَرَغِبَ عَنْهُ الآخَرُ، ثُمَّ يَلِيْهِ مَا رَغِبَا عَنْهُ، وَكَانَ إِسْنَادُهُ جَيِّداً، سَالِماً مِنْ عِلَةٍ وَشُذُوْذٍ، ثُمَّ يَلِيْهِ مَا كَانَ إِسْنَادُهُ

١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٢).
٢) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٧٤).
٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٤).

صَالِحاً، وَقَبِلَهُ العُلَمَاءُ لِمَجِيْئِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ لَيِّنَيْن فَصَاعِداً، يَعْضُدُ كُلُّ إِسْنَادٍ مِنْهُمَا الآخَرُ...انتهى.

فاعْتَبَر ما جاء من وجهين ليِّنَيْن فصاعدا من الحديث الثابت!

وقال أيضا([1]):ثم لا تَطمَعْ بأنَّ للحسَنِ قاعدةً تندرجُ كلُّ الأحاديثِ الحِسانِ فيها، فأَنَا على إِياسٍ من ذلك! فَكَمْ مِن حديثٍ تردَّدَ فيه الحُفَّاظُ: هل هو حسَن؟ أو ضعيف؟ أو صحيحٌ؟ بل الحافظُ الواحدُ يتغيَّرُ اجتهادُه في الحديث الواحد: فيوماً يَصِفُه بالصحة، ويوماً يَصِفُه بالحُسْن، وَلَرُبَّما استَضْعَفَه!

وهذا حقٌّ، فإنَّ الحديثَ الحَسَنَ يَستضعفه الحافظُ عن أن يُرَقِّيَه إلى رُتبةِ الصحيح. فبهذا الاعتبارِ فيه ضَعْفٌ مَّا، إذْ الحَسَنُ لا ينفكُّ عن ضَعْفٍ مَّا. ولو انفَكَّ عن ذلك، لصَحَّ باتفاق.

وقال([2]): قلتُ: فأعلى مراتب الحَسَن:

- بَهْزُ بن حَكيم(ت:قبل١٥٠هـ)، عن أبيه(حكيم بن معاوية...)، عن جَدِّه(معاوية بن حَيْدة...). و:

- عَمْرو بن شُعَيب(ت:١١٨هـ)، عن أبيه(شعيب بن محمد ت:بعد١٨٠هـ)، عن جَدِّه(عبد الله بن عمرو ت:٦٥هـ). و:

- محمد بن عَمْرو(ت:١٤٥هـ)، عن أبي سَلَمة(عبد الله بن عبد الرحمن ت:٩٤هـ)، عن أبي هريرة(عبد الرحمن بن صخر ت:٥٧هـ). و:

- ابنُ إسحاق(محمد بن إسحاق ت:١٥٠هـ)، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمِي. وأمثالُ ذلك.

---

١) الموقظة (ص: ٢٨).

٢) الموقظة (ص: ٣٢).

وهو قِسمٌ مُتجاذَبٌ بين الصحةِ والحُسن. فإنَّ عِدَّةً من الحُفَّاظ يُصَحِّحون هذه الطُرُقَ، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح.

ثم بعد ذلك، أمثلةٌ كثيرة يُتَنازَعُ فيها: بعضُهم يُحَسِّنونها، وآخَرُون يُضعِّفونها. كحديث الحارثِ بن عبد الله(ت:٦٥هـ)، وعاصم بن ضَمْرة(ت:١٧٤هـ)، وحَجَّاج بن أَرْطَاة(ت:١٤٥هـ)، وخُصَيْف(خصيف بن عبد الرحمن ت:١٣٧هـ)، ودَرَّاجٍ أبي السَّمْح(دراج بن سمعان ت:١٢٦هـ)، وخلقٍ سِواهم.

وقال([1]): الضعيف: ما نَقَص عن درجة الحَسَن قليلاً. ومِن ثَمَّ، تُرُدِّدَ في حديثِ أُنَاسٍ: هل بَلَغ حديثُهم إلى درجةِ الحَسَنِ أم لا؟ وبلا ريبٍ، فخَلْقٌ كثيرٌ من المتوسطين في الرِّوايةِ بهذه المثابة. فآخِرُ مراتب الحَسَنِ هي أولُ مراتب الضَّعيف، أعني الضعيف الذي في"السُّنَن" وفي كتب الفقهاء، ورُواتُه ليسوا بالمتروكين: كابن لَهِيعَة، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم(ت:١٨٢هـ)، وأبي بكر بن أبي مريم الحِمْصيّ(أبي بكر بن عبد الله ت:١٥٦هـ)، وفَرَج بن فَضَالة(ت:١٧٧هـ)، ورِشْدِين(رشدين بن سعد ت:١٨٨هـ)، وخلقٍ كثير.

وقال الزَّرْكَشي(محمد بن بَهادر ت:٧٩٤هـ) متعقبا كلام أبي الفتح اليَعْمُري ابن سيِّد الناس(محمد بن محمد ت:٦٧١هـ)([2]) في اشتراطه كون المتابِع ـ بالكسر ـ أقوى من المتابَع ـ بالفتح ـ أو مساويا له: قلت: وَهُوَ تَفْصِيل حسن.

وَلَا يخفى أَن هَذَا كُله فِيمَا إِذا كَانَ الحَدِيث فِي الْأَحْكَام، فَإِن كَانَ من الْفَضَائِل فالمتابعة فِيهِ تقوم على كل تَقْدِير؛ لِأَنَّهُ عِنْد انْفِرَاده مُفِيد.

---

١) الموقظة (ص: ٣٣).

٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٣٢٢).

وأما كلام اليعمري بنصه؛ فقد قال ـ كما نقله الزركشي في هذا الموضع ـ : الحق فِي هَذِه الْمَسْأَلَة أَن يُقَال: إِمَّا أَن يكون الرَّاوِي المتابع مُسَاوِيا للْأولِ فِي ضعفه، أَو منحطا عَنهُ، أَو أَعلَى مِنْهُ. فَأَما مَعَ الانحطاط فَلَا تفِيد الْمُتَابَعَة شَيْئا وَأما مَعَ الْمُسَاوَاة فقد.

وشذَّ ابْن حَزْمٍ(علي بن أحمد ت:٤٥٦هـ) عَن الْجُمْهُور، فَقَالَ: وَلَو بلغت طرق الضَّعِيف ألفا لَا يقوى، وَلَا يزِيد انضمام الضَّعِيف إِلَى الضَّعِيف إِلَّا ضعفا. وَهَذَا مَرْدُود لِأَن الْهَيْئَة الاجتماعية لَهَا أثر. أَلا ترى أَن خبر الْمُتَوَاتر يُفِيد الْقطع، مَعَ أَنا لَو نَظرنَا إِلَى آحاده لم يفد ذَلِك!

فَإِذا كَانَ مَا لَا يُفِيد الْقطع بِانْفِرَادِهِ يفِيدهُ عِنْد الانضمام؛ فَأولى أَن يُفِيد الانضمام الِانْتِقَال من دَرَجَة الضعْف إِلَى دَرَجَة الْقُوَّة.

فَهَذَا سُؤال لَازم لَا سِيمَا إِذا بلغ مبلغ التَّوَاتُر فَإِن الْمُتَوَاتر لَا يشْتَرط فِي أخباره الْعَدَالَة،كَمَا تقرر فِي علم الْأُصُول.

وقال في موضع آخر([1]): وقد علم أَن تضافر الروَاة على شَيْء ومتابعة بَعضهم لبَعض فِي حَدِيث مِمَّا يسْندهُ ويقويه، وَرُبمَا الْتحق بالْحسنِ وَمَا يحْتَج بِهِ...

وعَلى الْجُمْلَة، فَإِن توقف تَصْحِيحه . أي الحديث . عِنْد أحد على ذكر طَرِيق لَا عِلّة فِيهَا، وَلَا كَلَام فِي أحد من رواتها؛ فقد يتَوَقَّف فِي ذَلِك، لَكِن اعْتِبَار ذَلِك صَعب، ينْتَقض عَلَيْهِم فِي كثير مِمَّا استحسنوه وصححوه من هَذَا الْوَجْه، فَإِن السَّلامَة من الْكَلَام فِي النَّاس قَلِيل، وَلَو شَرط ذَلِك لما كَانَ لَهُم حَاجَة إِلَى تَعْدِيل الْحسن بالتظافر والمتابعة والمجيء من طرق أَو وُجُوه، فينقلب النّظر، وتتناقض العبر، وَيَقَع التَّرْتِيب أَو (يخْتَلف التصويب).

ونقل عن الحافظ عبد القادر الرُّهَاوي(عبد القادر بن عبد الله ت:٦١٢هـ) في أَرْبَعِي البُلْدَان قوله([2]): إِن الْأَحَادِيث الضِّعَاف إِذا انْضَمَّ بَعْضهَا إِلَى بعض مَعَ كَثْرَة تعاضد وتتابع أحدثت قُوَّة وصارت كالاشتهار والاستفاضة اللَّذين يحصل بهما الْعلم فِي بعض الْأُمُور.

---

١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٣٢٧).

٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٣٢٩).

وقال في موضع آخر([1]): (قَوْلُه) وَإِذا استُبْعد ذَلِك، أَي الِاحْتِجَاج بِمَا جَاءَ من وُجُوه مُتعَدِّدَة وَإِن لم يكن أَحدهَا كَافيا فِي الاحتجاج؛ لما فِي الْهَيْئَة الاجتماعية من الْقُوَّة، واستند إِلَى أمرين:

أَحدهمَا: قبُول الْمُرْسل إِذا عضده مُرْسل آخر عِنْد الشَّافِعِي(محمد بن إدريس ت:٢٠٤هـ).

وَالثَّانِي: قبُول رِوَايَة المستور وَإِن لم تقبل شَهَادَته، فِيمَا حَكَاهُ ابْن السَّمْعَانِيّ عَن بعض أَصْحَابنَا.

وقال ابن حجر([2]): ومتى تُوبعَ السيءُ الحفظ بمُعْتَبَرٍ: كأَنْ يكونَ فَوْقَهُ، أو مِثلَهُ، لا دونه، وكذا المختلِط الذي لم يتميز، والمستور، والإسنادُ المرْسَلُ، وكذا المدلَّس إذا لم يُعْرف المحذوفُ منهُ صارَ حديثُهم حَسناً، لا لذاتِهِ، بل وصْفُهُ بذلك باعتبارِ المجْموعِ، مِن المتابِع والمتابَع؛ لأن كلَّ واحدٍ منهم احتمالُ أن تكون روايته صواباً، أو غير صوابٍ، على حدٍّ سواءٍ، فإذا جاءَتْ مِنَ المعْتَبَرِين روايةٌ موافِقةٌ لأحدِهِم رَجَحَ أحدُ الجانِبينِ من الاحتمالين المذكورين، وَدَلَّ ذلك على أَنَّ الحديثَ محفوظٌ؛ فارْتَقى مِن درَجَةِ التوقف إلى درجة القبول. ومعَ ارْتِقائِهِ إلى دَرَجَةِ القَبولِ فهُو مُنحَطٌّ عنْ رُتْبَةِ الحَسَنِ لذاتِه، ورُبَّما تَوقَّف بعضُهم عنْ إطلاقِ اسمِ الحَسَنِ عليهِ.

وقال السخاوي([3]): ثُمَّ إِنَّ مَا اقْتَضَاهُ النَّظْمُ يُمْكِنُ التَّمَسُّكُ لَهُ بِظَاهِرِ قَوْلِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ مُتَّصِلًا بِتَعْرِيفِهِ''وَيَصْلُحُ لِلْعَمَلِ بِهِ" وَهُوَ كَذَلِكَ، لَكِنْ فِيمَا تَكْثُرُ طُرُقُهُ.

وَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: وَهَذِهِ وَإِنْ كَانَتْ أَسَانِيدُ مُفْرَدَاتُهَا ضَعِيفَةٌ، فَمَجْمُوعُهَا يُقَوِّي بَعْضُهُ بَعْضًا، وَيَصِيرُ الْحَدِيثُ حَسَنًا وَيُحْتَجُّ بِهِ، وَسَبَقَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي تَقْوِيَةِ الْحَدِيثِ بِكَثْرَةِ الطُّرُقِ الضَّعِيفَةِ.

---

١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٣١٩).
٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١٢٩).
٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٩٣).

وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْقَطَّانِ يُرْشِدُ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: هَذَا الْقِسْمُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ كُلُّهُ، بَلْ يُعْمَلُ بِهِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَيُتَوَقَّفُ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ فِي الْأَحْكَامِ، إِلَّا إِذَا كَثُرَتْ طُرُقُهُ، أَوْ عَضَّدَهُ اتِّصَالُ عَمَلٍ، أَوْ مُوَافَقَةُ شَاهِدٍ صَحِيحٍ، أَوْ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ. وَاسْتَحْسَنَهُ شَيْخُنَا([1]).

وَصَرَّحَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِأَنَّ الضَّعِيفَ الَّذِي ضَعْفُهُ نَاشِئٌ عَنْ سُوءِ حِفْظِهِ، إِذَا كَثُرَتْ طُرُقُهُ، ارْتَقَى إِلَى مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ.

وقال السخاوي في موضع آخر([2]): فَالْحُكْمُ عَلَى الطَّرِيقِ الْأُولَى بِالضَّعْفِ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الِاحْتِمَالِ الْمُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ فِي سَيِّئِ الْحِفْظِ مَثَلًا ؛ هَلْ ضَبَطَ أَمْ لَا؟ فَبِالرِّوَايَةِ الْأُخْرَى غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ ضَبَطَ.

وقال في موضع آخر([3]):كَحَدِيثِ: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا»([4])، فَقَدْ نَقَلَ النَّوَوِيُّ اتِّفَاقَ الْحُفَّاظِ عَلَى ضَعْفِهِ مِنْ كَثْرَةِ طُرُقِهِ، وَلَكِنْ بِكَثْرَةِ طُرُقِهِ – الْقَاصِرَةِ عَنْ دَرَجَةِ الِاعْتِبَارِ ؛ بِحَيْثُ لَا يُجْبَرُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ – يَرْتَقِي عَنْ مَرْتَبَةِ الْمَرْدُودِ الْمُنْكَرِ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ بِحَالٍ، إِلَى رُتْبَةِ الضَّعِيفِ الَّذِي يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ فِي الْفَضَائِلِ.

---

١) في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٠٢) حيث قال: وهذا حسن قوي رايق، ما أظن منصفا يأباه.

٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٩٦).

٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٩٧).

٤) قال الحافظ ابن حجر: رواه الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ فِي مُسْنَدِهِ، وَفِي أَرْبَعِينِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرُوِيَ مِنْ رِوَايَةِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ مِنْ الصَّحَابَةِ، أَخْرَجَهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ، وَبَيَّنَ ضَعْفَهَا كُلَّهَا، وَأَفْرَدَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ، وَقَدْ لَخَّصْتُ الْقَوْلَ فِيهِ فِي الْمَجْلِسِ السَّادِسَ عَشَرَ مِنْ الْإِمْلَاءِ، ثُمَّ جَمَعْتُ طُرُقَهُ فِي جُزْءٍ لَيْسَ فِيهَا طَرِيقٌ تَسْلَمُ مِنْ عِلَّةٍ قَادِحَةٍ.
التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (٣/ ٢٠٧-٢٠٨) ط الكتب العلمية.
وينظر: العلل المتناهية (١/ ١١٩-١٢٠).

وَرُبَّمَا تَكُونُ تِلْكَ الطُّرُقُ الْوَاهِيَةُ بِمَنْزِلَةِ الطَّرِيقِ الَّتِي فِيهَا ضَعْفٌ يَسِيرٌ ؛ بِحَيْثُ لَوْ فُرِضَ مَجِيءُ ذَلِكَ الْحَدِيثِ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ يَسِيرٌ، كَانَ مُرْتَقِيًا بِهَا إِلَى مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ.

وقال في موضع أخير([1]): وَكَمَا أَنَّهُ لَا انْحِصَارَ لِلْمُتَابِعَاتِ فِي الثِّقَةِ، كَذَلِكَ الشَّوَاهِدُ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمُتَابَعَةِ وَالِاسْتِشْهَادِ رِوَايَةُ مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ وَحْدَهُ، بَلْ يَكُونُ مَعْدُودًا فِي الضُّعَفَاءِ، وَفِي كِتَابَيِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ ذَكَرَاهُمْ فِي الْمُتَابِعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، وَلَيْسَ كُلُّ ضَعِيفٍ يَصْلُحُ لِذَلِكَ.

وَلِهَذَا يَقُولُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ: فُلَانٌ يُعْتَبَرُ بِهِ، وَفُلَانٌ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ([2]).

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ:" وَإِنَّمَا يَفْعَلُونَ هَذَا – أَيْ إِدْخَالَ الضُّعَفَاءِ فِي الْمُتَابِعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ – لِكَوْنِ الْمُتَابَعِ لَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الِاعْتِمَادُ عَلَى مَنْ قَبْلَهُ". انْتَهَى([3]).

وَلَا انْحِصَارَ لَهُ فِي هَذَا، بَلْ قَدْ يَكُونُ كُلٌّ مِنَ الْمُتَابِعِ وَالْمُتَابَعِ لَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ ؛ فَبِاجْتِمَاعِهِمَا تَحْصُلُ الْقُوَّةُ.

وقال السُّيوطي([4]): (وأما الضعيف لفسق الراوي) أو كذبه (فلا يؤثر فيه موافقة غيره) له إذا كان الآخر مثله لقوة الضعف، وتقاعُد هذا الجابر. نعم، يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرا أو لا أصل له. صرح به شيخ الإسلام. قال: بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيء الحفظ، بحيث إذا وُجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك. انتهى.

---

١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٥٧).
٢) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٧٤).
٣) شرح النووي على مسلم (١/ ٣٤).
٤) تدريب الراوي (١/ ١٧٧) ، وذكره المناوي أيضا في اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (٢/ ١٧٢).

وقال البِقَاعي([1]): على أَنَّ هذا الضعيفَ الواهي ربما كَثُرَتْ طرقهُ حتى أوصلته إلى درجةِ راويهِ المستورِ، والسيِّءِ الحفظِ، بحيثُ إنَّ ذلكَ الحديثَ إذا كانَ مروياً بإسنادٍ آخرَ فيهِ ضعفٌ قريبٌ محتملٌ، فإنَّهُ يرتقي بمجموعِ ذلكَ إلى مرتبةِ الحسنِ، وقد جعلنا مجموعَ تلكَ الطرقِ الواهيةِ بمنْزلةِ الطريقِ التي فيها ضعفٌ يسيرٌ، فصارَ ذلكَ بمنْزلةِ طريقينِ، كلٌّ منهما ضعفه يسيرٌ، واللهُ أعلمُ.

هذا حاصل ما ضعف به الطريق الأول، والجواب عنه، ولا عبرة بما ذكره محقِّق دلائل النبوة لأبي القاسم الأصبهاني، مساعد الحُميد، من قوله([2]):" ثم إن في الإسناد علة أخرى لا تقلُّ أهمية عما سبق، فقد أخرج الحديث عبد الرزاق في المصنف(٥:٣٨٩)([3])،وفي التفسير(ل٩٥) عن معمر به، دون ذكر ابن عباس، وينبغي أن يكون هذا هو المحفوظ عن عبد الرزاق؛ إذ هو ثابت بهذا الأداء في مؤلفاته"!

فما نص أحد من أهل الحديث قديمهم وحديثهم على هذه العلة، مع وجود المصنَّف والتفسير بين أيديهم، وكانت نُسَخُهم مجوَّدة مصحَّحة، ثم إن المصادر التي روت الحديث من طريق عبد الرزاق ذكرت ابن عباس، أفَتُجْمِع جميعها على هذا الخطأ؟!

ولعل المحقِّق لم يَهْتَدِ إلى أن ذكر ابن عباس ورد في أثناء الحديث لا في أوله، لأن الحديث طويل، رواه مَعْمر من غير طريق، مما أدى إلى وقوع هذا اللبس عند المحقق!

ولم يَبْقَ بعد هذه النقول إلا أن نقول: أيُعقل أن يتفق الحافظان ابن كثير وابن حجر([4])، ومن قبلهما الإمام الطحاوي على تحسين هذا الحديث، جاهلين أو متجاهلين بذلك قواعد التحسين والتضعيف؟!

---

١) النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٢٤٨).

٢) دلائل النبوة للأصبهاني(٢/٥٧٦).

٣) المصنف ،كتاب: المغازي، باب: من هاجر إلى الحبشة (٥/ ٣٨٤)ح(٩٧٤٣).

٤) ذكر بعضهم أن تحسين الحافظين ابن كثير وابن حجر إنما هو لنسيج العنكبوت فقط، أما بيض حمامتين على الغار؛ فلم أر حسب علمي من صححه!

أم نقول: إن المتأخرين أعلم بهذه القواعد من المتقدمين، كما تجاسر على ذلك الشيخ الألباني . رحمه الله ــ والشيخ شعيب الأرناؤوط، فانتقدا تحسين الحافظ ابن كثير، فقال الأول" وليس بحسنٍ في نقْدي"، وحكم بنكارته في موضع([1])، وضعَّفه في آخر([2]).

وأبدى الثاني تعجبه من تحسين ابن كثير، بعد أن خطَّأ الحافظ الهيثمي، وأحمد شاكر، وحبيب الرحمن، وأغفل تحسين ابن حجر!!([3]). وأين هما منهما؟!

ولزم الشيخ شاكر عتبة الحشمة، فقال دون أن يتكلم في أحد: في إسناده نظر!([4]).

وعاد الشيخ الألباني ليقول([5]): واعلم أنه لا يصحُّ حديث في العنكبوت والحمامتين، على كثرة ما يُذكر في بعض الكتب والمحاضرات التي تلقى بمناسبة هجرته صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، فكن من ذلك على علم!

وهو أول من يعلم أن نفي الصحة لا يلزم منه نفي الحسن، فكأنه تلطَّف في العبارة، أو تردَّد في تضعيف الحديث!!

انظر: ما شاع ولم يثبت في السيرة النبوية للعوشن(ص:٨١).

قلت: أما بيض الحمام فلم أقف عليه إلا في الطريق التي أشار إليها القرطبي، وقد أعياني إسنادها، وأما ذكر الحمام فقد روي مسندا من غير طريق، وأما الشجر فقد روي مسندا في الطريق الثاني! وانظر ما ذكرناه عن قاسم بن ثابت، وما حكاه عن الواقدي عند إيراد هذا الطريق.

١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٣/ ٢٦٢).

٢) فقه السيرة للغزالي، ت الألباني(ص:١٧٣)، مستدركا على تحسين الغزالي الذي تبع فيه من حسَّنه

٣) مسند أحمد، ط الرسالة (٥/ ٣٠٢).

وهذا يخالف ما ذكره الدكتور مهدي رزق الله، من أنه يبدو له أن الأرناؤوطين(شعيبا وعبد القادر)، في تعليقهما على زاد المعاد(٣/٤٧)؛ يوافقان الحافظين ابن كثير وابن حجر على تحسين الحديث!

انظر: السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية(ص:٥٢).

قلت: وليس كما بدا له، فإنهما بعد أن ذكرا تحسين الحافظين له، أعقباه بأن الحافظ ابن حجر قال عن عثمان في التقريب: فيه ضعف!

٤) مسند أحمد، ت شاكر (٣/ ١٥٨).

٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٣/ ٣٣٩).

وأما الطريق الثاني:

فحاصل ما ضُعِّف به **خمسة أمور:**

أولها: تفرُّد أنس وزيد والمغيرة به. قاله الشريف أبو علي الهاشمي(محمد بن أحمد ت:٤٢٨هـ) في الفوائد المنتقاة([1]).

ثانيها:تفرد مسلم بن إبراهيم عن عون عن أبي مصعب عن أنس ومن معه به. قاله الهاشمي أيضا([2]).

ثالثها: تفرد عون عن مصعب به. قاله البزار([3]) والعقيلي([4]).

رابعها: ضعف عون. قال ابن معين([5]): لا شيء. وقال البخاري([6]): منكر الحديث مجهول. وقال أبو حاتم([7]): شيخ.

خامسها:جهالة أبي مصعب المكي، وهي جهالة عين فلم يرو عنه غير عون هذا. أشار إليه البزار([8]) والعقيلي([1]).

---

١) حيث قال: " تفرد به أنس ومن ذكر معه، لا نعرفه إلا من حديث مسلم بن إبراهيم عن عون بن عمرو القيسي عن أبي مصعب ".
سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٣/ ٢٦٠).

٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٣/ ٢٦٠).

٣) حيث قال: وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ إلاَّ عُوَيْنُ بْنُ عَمْرو، وهُو رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ مَشْهُورٌ.
مسند البزار = البحر الزخار (١٠/ ٢٤٥).

٤) حيث ذكر حديثين في ترجمة عوين، ويقال عون بن عمرو القيسي ، هذا أحدهما، وقال عقبهما: وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِمَا.
الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٤٢٢)، وتابعه الذهبي في ميزان الاعتدال (٣٠٦/٣)،وابن حجر في لسان الميزان (٦/ ٢٥١).

٥) الجرح والتعديل (٦ / ٣٨٧).

٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣ / ٣٠٦).

٧) الجرح والتعديل (٦ / ٣٨٧).

٨) حيث قال: وَأَبُو مُصْعَبٍ فَلا نَعْلَمُ حَدَّثَ عَنْهُ بِهَذَا الحديث إلاَّ عوين بن عَمْرو.

وقد حكم ابن كثير على هذا الحديث بالغرابة الشديدة فقال([2]): غريب جدا من هذا الوجه.

والحاصل أن أسانيد هذا الطريق كلها واهية([3]).

أو كما يقول العُمري: إنه حديث ضعيف جدا([4]).

ولنفصل القول في ذلك:

فأما تفرد أنس ومن ذكر معه فغير ممكن؛ لأن هذا خلاف حقيقة التفرد، فالفرد كما هو منطوق لفظه وحقيقة معناه: ما تفرد به راو واحد، وهؤلاء ثلاثة، فأين التفرد؟!

اللهم إلا إذا نُسب التفرد إليهم مجازا، والمراد تفرد الراوي عنهم وهو كذلك، فبهذا المعنى يصح نسبة التفرد إليهم.

وأما تفرد مُسْلم بن إبراهيم عن عون فغير مسلَّم، فقد تابعه على روايته بشر بن معاذ، وعمرو بن علي، ومحمد بن أبي بكر المقدَّمي، **فالتفرُّد لم يقع من مسلم، وإنما وقع التفرد ممن فوقه، وهو عون عن أبي مصعب، وهذا الحديث من منكراته!**

وقد وصفه البخاري بمنكر الحديث، وقد نقل عنه ابن القطَّان قوله([1]):"كلُّ من قلتُ فيه: منكر الحديث؛ فلا تحلُّ الرواية عنه".

مسند البزار = البحر الزخار (١٠/ ٢٤٥).

١) حيث قال: وَأَبُو مُصْعَبٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ.
الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٤٢٢).

٢) البداية والنهاية (٣/ ٢٢٢).
وقال: وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٣) الأثر المقتفى لقصة هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم(ص:١٣).

٤) السيرة النبوية الصحيحة(١/٢٠٨).

ورغم أن الوصف بالنكارة لا يعني الضعف المطلق للراوي،كما سبق تقريره إلا أنه لا يستقيم هذا المعنى هنا، لشدة الضعف في الراوي حيث لم يَرِدْ فيه توثيق، بل قال فيه ابن مَعين: لا شيء.

ورغم أن هذه العبارة من ابن مَعين لا تعني الجرح جزما، بل قد يطلقها أحيانا، ويريد بها قلة حديث الراوي، إلا أنها يتعين حملها هنا على المعنى الأول وهو الجرح، وقد انضم إلى ذلك عدة قرائن منها: وصف البخاري له بالجهالة، ووصفه إياه مع غير واحد بالتفرد والنكارة، وذكرهم هذا الحديث له في كتب الجرح على أنه من منكراته، كما فعل العقيلي.

قلت: ووصفه بالجهالة في كلام البخاري لا يستقيم لا عينا ولا حالا إلا بضرب من التجوُّز؛ أما عينا فلأنه قد روى عنه غير واحد،كما مر معك في تخريج الحديث، ويؤيد ذلك قول البزار عنه: إنه مشهور، يعني به ارتفاع جهالة عينه برواية أكثر من واحد عنه.

وأما حالا فلأنه قد عرف حاله بالضعف والتفرد والنكارة، ومن كان كذلك لا يقال له مجهول الحال!

وأما جرحه بالنكارة في كلام البخاري فقد عرفت ما فيه.

وأما وصف ابن مَعين له بـ"لا شيء" فالأصل فيه أنه جرح، إلا إذا حملناها على معنى قلة حديثه، وهو معنى لازم لقلة الرواة عنه.

وإذا كان الراوي المجهول قليل الرواة، قليل الرواية، وهو مع ذلك منكر الحديث؛ فقد اجتمع فيه الضعف من غير وجه!

---

١) نقل ذلك عنه في عدة مواضع من كتابه بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢ / ٢٦٤)و (٣ / ٩٣)و (٣ / ٣٧٧)و (٤ / ٢١٣)و(٥ / ١٤٤)و (٥ / ١٤٩).

وأما قول أبي حاتم فيه: شيخ. فمعناه احتمال حديثه وقبوله للمتابعة، وإن لم يكن حجة بمفرده.

قال الذهبي(١):" قوله هو شيخ ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحدا ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة".

يعني: وإن كان يعتبر به.

ورحم الله الشيخ الألباني، حيث قال عن قول الهيثمي(٢):"فيه جماعة لم أعرفهم" يعني عونا وأبا مصعب(٣):"وهي غفلة عجيبة عن هذه النقول، فسبحان من لا يضل ولا ينسى"!!

فلا أدري لِمَ التحيُّن لإطلاق القول في الأئمة بمناسبة وبغير مناسبة، ووصفهم بالغفلة، مع وقوع مثل ذلك له كثيرا، نسأل الله العفو والستر!

وأما جهالة أبي مصعب فهي جهالة عين ووصف، ويمكن احتمالها هنا حيث لم يَرد في الراوي جرح ولا تعديل، وقد سكت عنه أبو حاتم(٤)، وقد عرفت معنى سكوته، وقد مرَّ كلام الذهبي في درجات الجهالة وهو نافع هاهنا.

قلت: والنكارة هنا في الإسناد لا في المتن، فهو منكر بهذا الإسناد، أما المتن فهو ثابت من غير هذا الطريق، وله قرائن أخرى تقويه، منها ما سبق، ومنها ما سيأتي.

---

١) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٨٥).

٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٦/ ٥٣).

وقال في موضع آخر: وَمُصْعَبٌ(كذا والصواب: أبو مصعبٍ) الْمَكِّيُّ وَالَّذِي رَوَى عَنْهُ، وَهُوَ عُوَيْنُ بْنُ عَمْرٍو الْقَيْسِيُّ لَمْ أَجِدْ مَنْ تَرْجَمَهُمَا، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/ ٢٣١).

٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٣/ ٢٦٠).

٤) الجرح والتعديل (٩ / ٤٤١).

على أن المنكر ـ كما قرر الحافظ ابن حجر، ونقله عنه السيوطي، ومشَّاه السخاوي، والبِقاعي، وجماعة من المتأخرين ـ يمكن ارتقاؤه بالمتابعة إلى ضعيف، ومن ضعيف إلى حسن، وهذا المعنى متحقق هنا، وفي غاية الإمكان، وأما المجهول فالخطب فيه أسهل.

قلت: قد كان من الممكن تنزيل الوصف بالنكارة والجهالة على ما ليس بجرح، كما مر معنا في الطريق الأول، وبذلك يسلم هذا الطريق من الضعف، كما سلم الطريق الأول، ولكن حال دون ذلك خلوُّ المجروحين في الحديث من التوثيق، وإنكارُه من الأئمة عليهم، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبع!!

وأما الطريق الثالث:

فحاصل ما ضُعِّف به بشَّار بن موسى الخفَّاف، وكونُه من مرسل الحسن.

فأما ضعْف بشار: فقال عثمان الدَّارِمي(عثمان بن سعيد ت:٢٨٠هـ)([1]) وابن أبي خَيْثمة(أحمد بن أبي خيثمة ت:٢٧٩هـ) عن ابن مَعين([2]): ليس بثقة.

وقال هاشم بن المطَّلِب(...)([3]): سمعت يحيى بن مَعين يقول: بشار الخفاف يكذب، أخزاه الله.

قال: ثم سمعت يحيى بن مَعين بعد موته يترحم عليه!

وقال الغَلَابي(المفضَّل بن غَسَّان ت:٢٤٦هـ) عن ابن مَعين([4]): دجَّال من الدجالين.

وقال عمرو بن علي(ت:٢٤٩هـ)([5]): ضعيف الحديث.

وقال البخاري([6]): منكر الحديث.

وقال النَّسائي([1]): ليس بثقة.

---

١) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٨١)ر(١٩٧).
٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٤١٧).
٣) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٦٥).
٤) تاريخ بغداد، ت بشار (٧/ ٦١٧) ر(٣٥١٣).
٥) تاريخ بغداد، ت بشار (٧/ ٦١٧) ر(٣٥١٣).
٦) التاريخ الكبير (٢/ ١٣٠).

وقال أبو زُرْعة([2]): ضعيف.

وقال أبو حاتم([3]): يتكلمون فيه، وينكر عن الثقات، وهو شيخ.

وقال الحاكم أبو أحمد(محمد بن محمد ت:٣٧٨هـ)([4]): ليس بالقوى عندهم.

قال:وأنا أبو العباس الثقفي سمعت الفضل بن سهل، وذكر عنده بشار بن موسى، فأساء القول فيه.

وقال الخليلي(الخليل بن عبد الله ت:٤٤٦هـ)([5]): ضَعَّفَهُ الْحُفَّاظُ كُلُّهُمْ، وَقَدْ كَتَبُوا عَنْهُ.

وقال الآجُرِّي(أبو عبيد محمد بن علي ت: القرن الرابع) عن أبي داود(سليمان بن الأشعث ت:٢٧٥هـ)([6]): ضعيف،كان أحمد يكتب عنه، وكان فيه حسن الرأي، وأنا لا أحدث عنه.

قال عثمان الدَّارِمي([7]):بَلغنِي أَن عَليّ بن الْمَدِينِيّ كَانَ يحسن القَوْل فِي بشار الْخفاف هَذَا، وَكَانَ من رَهْط أَحْمد بن حَنْبَل.

وقال أحمد بن يحيى بن الجارود(...)([8]): سمعت عليا، يعني ابن المديني(ت:٢٣٤هـ)، وذكر بشار بن موسى، فقال: ما كان ببغداد أصلب منه في السنة، وما أحسن رأي أبي عبد الله فيه، يعني أحمد بن حنبل.

وقال الحسين بن إدريس(ت:٣٠١هـ) عن أبي داود([1]): سمعت أحمد ذكر بشارا الخفاف، فقال:كان معروفا، كان صاحب سنة.

---

١) الضعفاء والمتروكين (ص: ٦٣)ر(٨٠).
٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤١٧).
٣) الجرح والتعديل (٢/ ٤١٧).
٤) تهذيب التهذيب (١/ ٤٤٢).
٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ ٥٩٥).
٦) سؤالات الآجري لأبي داود (٢/ ٢٨٦)ر(١٨٦٩).
٧) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٨٢)ر(١٩٨).
٨) تاريخ بغداد، ت بشار (٧/ ٦١٧)ر(٣٥١٣).

وذكره ابن حِبَّان في الثقات، وقال([2]): كان صاحب حديث يغرب.

وقال ابن عَدِي([3]): رجل مشهور بالحديث، ويروي عن قوم ثقات، وأرجو أن لا بأس به، وأنه قد كتب الحديث الكثير، وقد حدث عنه الناس، ولم أر في حديثه شيئا منكرا، وقول من وثقه أقرب إلى الصواب ممن ضعفه.

وقال ابن حجر([4]): ضعيف، كثير الغلط، كثير الحديث.

قلت: لا أجد في وصف حاله أعدل من عبارة ابن عدي، لاسيما مع وقوفه على عبارات جرحه التي صدرت في حقه عن هؤلاء الأئمة الكبار، وتصويبه رأي من وثقه على رأي من ضعفه، وتصريحه بخلو حديثه من المناكير، والذي يقتضيه النظر على ما قاله ابن عدي هو قبول حديثه حتى يلوح فيه ما ينكر، فإن لاح فيه شيء من ذلك نظر فيه، فإن توبع قُبل وإلا رُدَّ، ولم يُذكر هذا الحديث على أنه من مناكيره، فيجري على الأصل من قبوله، وعلى فرض نكارته فقد توبع، وقد فطن إلى ذلك الحافظ ابن كثير، فحسَّنه([5]) لأجل ماله من الشواهد!

وهي داخلة في المتابعات بالمعنى الأعم.

وأما إرسال الحسن فحرامٌ تضعيفُه به! لاسيَّما من نصِّهم صراحة على أن المرسل من أنواع الضعيف القابل للتحسين بمجيئه من طرق أخرى، وهذا منه!

وأما قول الحافظ الذهبي([6]): ومِن أوهى المراسيل عندهم: مراسيلُ الحَسَن. وأوهى من ذلك: مراسيلُ الزهري، وقَتادة(قتادة بن دِعامة ت:١١٧هـ)، وحُمَيد الطويل(حميد بن

---

١) تاريخ بغداد، ت بشار (٧/ ٦١٧)ر(٣٥١٣).

٢) الثقات (٨/ ١٥٣).

٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٨٨)، تاريخ بغداد، ت بشار (٧/ ٦١٧)ر(٣٥١٣).

٤) تقريب التهذيب (ص: ١٢٢)ر(٦٧٤).

٥)حيث قال عقب إيراده: وَهَذَا مُرْسَلٌ عَنِ الْحَسَنِ، وَهُوَ حَسَنٌ بِمَاله مِنَ الشَّاهِدِ.
البداية والنهاية (٣/ ٢٢٢).

٦) الموقظة (ص: ٤٠).

أبي حميد ت:١٤٢هـ)، من صغار التابعين. وغالبُ المحقِّقين يَعُدُّون مراسيلَ هؤلاء مُعْضَلاتٍ ومنقطِعات، فإنَّ غالبَ رواياتِ هؤلاء عن تابعيٍّ كبير، عن صحابيّ. فالظنُّ بِمُرْسِلِه أنه أَسقَطَ من إسنادِه اثنين.

قال الزَّرْكشي([1]):وَحكى إِمَام الْحَرَمَيْنِ عَن الشَّافِعِي أَن مَرَاسِيل الْحسن الْبَصْرِيّ عِنْده مستحسنة، حَكَاهُ [عَنهُ] ابْن الرّفْعَة(أحمد بن محمد ت:٧١٠هـ) فِي الْمَطْلب([2])، فِي الْكَلَام على قبض الْمَبِيع. قَالَ: وَلِهَذَا احْتج بِهِ فِي الْأُم.

وَقَالَ ابْن حَزْم([3]): ادّعى بَعضهم أَن الْحسن الْبَصْرِيّ كَانَ إِذا حَدثهُ بِالْحَدِيثِ أَرْبَعَة من الصَّحَابَة أرْسلهُ.

قَالَ: فَهُوَ أقوى من الْمسند.

وقال شيخ الإسلام في حديث"حُبُّ الدُّنيا رأسُ كلِّ خطيئةٍ": إسناده إلى الحسنِ حسنٌ، ومراسيله أثنى عليها أبو زُرْعة وابن المديني!([4]).

---

١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٤٨٦).

٢)قلت: هو في نهاية المطلب في دراية المذهب (٥/ ١٨٣)لإمام الحرمين نفسه.

وقال أيضا في كتاب النكاح، باب ما على الأولياء، وإنكاح الأب البكر بغير إذنها: والشافعي يستحسن مراسيل الحسن.

نهاية المطلب في دراية المذهب (١٢ / ٤٨).

٣) الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٢).

٤) تدريب الراوي (١/ ٢٨٧)، النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٥٦٨).

وقال السخاوي: رواه البيهقي في الحادي والسبعين من الشعب (١٣/ ١٠٢)ح(١٠٠١٩)، بإسناد حسن إلى الحسن البصري، رفعه مرسلا.

وأورده الديلمي في الفردوس، وتبعه ولده بلا إسناد، عن علي رفعه به.

وهو عند البيهقي أيضا في الزهد(الزهد الكبير) (ص: ١٣٤)، وأبي نُعيم في ترجمة الثوري من الحلية (٦/٣٨٨:دار الكتاب العربي) من قول عيسى بن مريم عليه السلام.

وعند ابن أبي الدنيا في مكايد الشيطان له، من قول مالك بن دينار.

وعند ابن يونس في ترجمة سعد بن مسعود التجيبي من تاريخ مصر له، من قول سعد هذا.

على أنه لافرق بين مرسل وآخر في قبول التحسين بمجيئه من وجه آخر، ولو مرسلا!

وقد ذكر الدكتور مهدي رزق الله([1]) أن الأرناؤوطين(شعيبا وعبد القادر) ذكرا في تعليقهما على الزاد(٤٧/٣) أن رجال مرسل البصري ثقات، ولم يشيرا إلى ضعف بشار الخفاف وأقوال العلماء فيه!

وهو كما قال، ولعله وهْمٌ منهما، أو رأَيَا تحسينه بالشواهد، تبعا لما قاله ابن كثير!

وأما الطريق الرابع:

فأقصى ما فيه ضعْفُ ابن عطاء، وإرسال أبيه.

وعطاء هذا هو ابن ميسرة الخراساني. أجمل ابن حجر بيان حاله، فقال([2]):عطاء بن أبي مسلم أبو عثمان الخراساني، واسم أبيه ميسرة، وقيل عبد الله، صدوق يَهِمُ كثيرا، ويرسل، ويدلس، أخرج له مسلم والأربعة.

وابنه هو عثمان. قال عنه ابن حجر([1]):عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني أبو مسعود المِقْدِسي، ضعيف، أخرج له البخاري في الأدب وابن ماجه(محمد بن يزيد ت:٢٧٣هـ).

وجزم ابن تيمية بأنه من قول جندب البجلي رضي اللَّه عنه (مجموع الفتاوى) ط دار الوفاء: (١١/ ١٠٧) و (١٨/ ١٢٣).

وبالأول يُرَدُّ عليه وعلى غيره. ممن صرح بالحكم عليه بالوضع، لقول ابن المديني: مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها. وقال أبو زرعة: كل شيء يقول الحسن، قال رسول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجدت له أصلا ثابتا ما خلا أربعة أحاديث. وليته ذكرها!

المقاصد الحسنة (ص: ٢٩٦-٢٩٧).

١) السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية(ص:٢٧٥).

٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٢)ر(٤٦٠٠).

ومثل هذا الضعف قابل للمتابعة والجبر، كما قررته غير مرة.

على أنه ما المانع من اعتبار هذا الأثر والذي قبله أثرَيْن موقوفَيْن على تابعيَّيْن، لهما حكم الرفع، إذ مثل هذا المعنى لامجال فيه للاجتهاد، فطريقه النقل المجرَّد، ولا دليل فيهما على أنهما من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فتسقط دعوى الإرسال!

وهذا يدل على اشتهار حديث الغار إلى زمن التابعين، ثم إلى زمن المصنِّفين، ثم إلى زماننا هذا، وإلى ما شاء الله، فهذا الطريق لا بأس به إن شاء الله.

وأما الطريق الخامس:

فإنها لا تصلح للمتابعة، لأنها عن الواقدي، ولا يخفى ما فيه من الجرح البالغ، وقد" استقرَّ الإجماع على وهَن الواقدي"([2]) وهو" متروك، مع سعة علمه"![3].

وقد عُرف الواقدي بأنه يركِّب الأسانيد، وهذا من أسانيده المركَّبة. وصفه بذلك أحمد بن حنبل ويحي بن مَعين.

فعن ابن المدِيني قال: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: الواقدي يركِّب الأسانيد، وسمعت يحيى بن مَعين، يقول: الواقدي يحدث عن عاتكة ابنة عبد المطلب(...)، وعن حمزة بن عبد المطلب(ت:٣هـ)، أي يركِّب([4]).

ففضلا عن وهن الواقدي، فالحديث مُدْرج أو مركَّب، وقد وقع التصريح منه أو من غيره في نفس الحديث، بأنه دخل حديث بعضهم في بعض!

وأما الطريق السادس:

فهو منكر، بل موضوع،كما ذكره الحافظ أحمد الغُمَاري(أحمد بن الصدِّيق ت:١٣٨٠هـ) في المغِير([1])، والألباني في ضعيف الجامع([2])، وإن ضعَّفه السيوطي في

---

١) تقريب التهذيب (ص: ٣٨٥)ر(٤٥٠٢).
٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٦٦).
٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٨)ر(٦١٧٥).
٤) تاريخ بغداد، ت بشار (٤/ ٢٠).

الجامع الصغير، ووافقه المناوي(محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ت:١٠٣١هـ)([٣]) على شرطه في صيانته عما تفرَّد به وضاع أو كذاب، وكأنه ارتقى عنده بالشواهد من موضوع إلى ضعيف.

قال الألباني([٤]): قلت: أما أنا فلا أحبها ولا أبغضها؛ لعدم ثبوت الحديث المذكور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل هو منكر إن لم يكن موضوعا، وإن سكت عليه السيوطي في" الجامع الكبير" (٣/١/١٤٦ - ٢)([٥])، لأن عبد الله بن موسى السَّلَامي(ت:٣٧٤هـ) ترجمه الخطيب (١٠/١٤٨ - ١٤٩) وقال:" في رواياته غرائب ومناكير وعجائب".

ثم روى عن أبي سعد الإدريسي الحافظ(عبد الرحمن بن محمد ت:٤٠٥هـ) أنه قال:" كان صحيح السماع إلا أنه كتب عمن دب ودرج من المجهولين، وأصحاب الزوايا.

قال: وكان أبو عبد الله بن مَنْدَهْ(محمد بن إسحاق ت:٣٩٥هـ) سيئ الرأي فيه، وما أراه كان يتعمد الكذب في فضله".

وقال الذهبي:" روى حديثا ما له أصل، سلسله بالشعراء، منهم الفَرَزْدَق(همَّام بن غالب ت:١١٠هـ)"([٦]).

قلت: والحديث المشار إليه رواه الخطيب (٣/٩٨ - ٩٩).وشيخه إبراهيم بن محمد لم أعرفه، ولعله من شيوخه المجهولين الذين أشار إليهم الخطيب فيما تقدم.

وفي مَنْ دونَه جماعة لم أعرفهم.

---

١) قال الحافظ أحمد: هذا ظاهر البطلان، لا ينبغي لمحدث أن يشك في وضعه، وأكثر المسلسلات باطلة، إما في المتن، وإما في الإسناد، وهذا باطل فيهما. المغير(ص:٥٢).

٢) ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٣٨٩) ح(٢٦٢٩).

٣) التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ٤٨٥).

٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٣/ ٣٣٨).

٥) جمع الجوامع = الجامع الكبير(٤/٥٥٧)ح(٤٢/١٣٣١٢) طبعتي.

٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٢/ ٥٠٨)ر(٤٦٢٩).

وأما الطريق السابع:

فكالطريق الخامس، لأنه من طريق الواقدي أيضا، وقد مرَّ ما فيه.

وأما الطريق الثامن:

فقد أخرجها ابن عَدِي في ترجمة إبراهيم بن سالم، وقال([1]): يروي عن عَبد اللَّه بن عمران أحاديث مسندة مناكير، وَعَبد اللَّه بن عمران بصري، لا أعرف له عند البصريين إلا حديثا واحدا، يحدثه عنه نوح بن قيس(ت:١٨٣هـ) وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ مَعَ أَحَادِيثَ أخر أخبرنا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ(...) هَذَا لَمْ أخرجها هَاهُنا، كُلُّهَا مَنَاكِيرُ.

ونقل الذهبي قول ابن عَدي عنه: منكر الحديث، لا يعرف([2]).

والحديث الذي أشار إليه ابن عدي؛ هو حديث عَبد اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ(ت: نيف وثمانين هـ)؛ أَنّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْهَدْيُ الْحَسَنُ، وَالسَّمْتُ الْحَسَنُ، وَالاقْتِصَادُ؛ جُزْءٌ مِنْ كَذَا وَكَذَا جزءا من النبوة([3]).

ليس لعبد الله بن عمران غيره، وقد استغربه الترمذي!([4]).

وعبد الله، قال عنه أبو حاتم: شيخ([5]). ولينه العقيلي، وقال: لا يتابع على حديثه عن مالك بن دينار(ت:١٣٠هـ)([6]).

---

١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٢٢-٤٢٣).

٢) ديوان الضعفاء (ص: ١٦).

٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٢٣).
والحديث أخرجه الترمذي، ت شاكر، كتاب: البر والصلة، باب التأني والعجلة (٤/ ٣٦٦)ح(٢٠١٠)، وقال: حسن غريب. وفي الباب عن ابن عباس.

٤) سنن الترمذي، ت شاكر، كتاب: البر والصلة، باب التأني والعجلة (٤/ ٣٦٦)ح(٢٠١٠).

٥) الجرح والتعديل (٥/ ١٣٠).

٦) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٨٧)ر(٨٥٧).

ومن أجل هذا حكم العلماء بنكارة هذا الحديث، لأن ابن عمران ليس له سوى هذا الحديث، وقد روى عنه إبراهيم بن سالم عدة أحاديث غيره، فالحكم بنكارة ما سواه لازم!

وقد تكون الآفة من عبد الله لا من إبراهيم، والله أعلم.
قلت: وفيه غير ذلك؛ أبو صادق الراوي عن علي، حديثه عنه مرسل([1]).
ولأجل ما فيه لا يقبل الترقي، إلا على مذهب من يجوِّز قبول المنكر للترقي، من كونه لا أصل له إلى كونه له أصل، بحيث إذا وجد له متابع أو شاهد ارتقى من منكر إلى ضعيف، ومن ضعيف إلى حسن!

وأما الطريق التاسع:
وهي التي أشار إليها القرطبي في تفسيره، فقد أعياني الوقوف عليها، رغم كثرة البحث عنها، والذي في ظني أنها وهَمٌ، والقرطبي ـ رحمه الله ـ ليس من أهل الحديث. فما يبعُد عنه الوهم، ومن ذا الذي يسلم منه؟! وبالله التوفيق.
وبالجملة: فهذه الطرق إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض صار الحديث حسنا،وإنْ ضعُف كل طريق على حِدَةٍ، لأن للهيئة المجتمعة أثرا في الحكم،كما سبق تقريره عن الأئمة الأثبات المحققين، كما أن هذا الحديث تشهد له شواهد القرآن نفسه، رغم دعوى مناقضته للقرآن،كما أشار إليه المضعِّفون لهذا الحديث.
ومن ذلك قول الألباني ـ رحمه الله ـ في الضعيفة([2]): ثم إن الآية المتقدمة {وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا} [التوبة: ٤٠] فيها ما يؤكد ضعف الحديث، لأنها صريحة بأن النصر

١) الجرح والتعديل (٨/ ١٩٩)،تهذيب الكمال (٣٣/ ٤١٢)ر(٧٤٣٣) ، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص: ٣٦٧).
٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٣/ ٢٦٣).

والتأييد إنما كان بجنود لا تُرى، والحديث يثبت أن نصره صلى الله عليه وسلم كان بالعنكبوت، وهو مما يُرى، فتأمل.

والأشبه بالآية أن الجنود فيها إنما هم الملائكة، وليس العنكبوت ولا الحمامتين، ولذلك قال البَغَوِيُّ(الحسين بن مسعود ت:٥١٦هـ) في" تفسيره" (٤/١٧٤) للآية([1]):

" وهم الملائكة نزلوا يصرفون وجوه الكفار وأبصارهم عن رؤيته".

وقد جاء في بعض الحديث ما يشهد لهذا المعنى. اهـ. ثم ساق حديثا من معجم الطبراني لم يجزم فيه بحكم.

قلت: ولا يخفى على الشيخ ـ رحمه الله ـ أن الآية الكريمة نصَّتْ على جنود لم تُرَ، ولم تَنْفِ ماعداها، ومن المعلوم من القواعد الشرعية المرعية"أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه، وعدم الوجود لا يستدعي وجود العدم"، فيكون معنى الآية على هذا التقدير"وأيده بجنود غير مرئية، وأخرى مرئية"!

على أن الشيخ رحمه الله قد اقتطع من كلام البغوي ما يفيد مُدَّعاه، ولو نقله كاملا لم يُفِدْه، وهذا نصُّ كلامِه كاملا، قال([2]): {وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا} وَهُمُ الْمَلَائِكَةُ نَزَلُوا يَصْرِفُونَ وُجُوهَ الْكُفَّارِ وَأَبْصَارَهُمْ عَنْ رُؤْيَتِهِ. وَقِيلَ: أَلْقَوُا الرُّعْبَ فِي قُلُوبِ الْكُفَّارِ حَتَّى رَجَعُوا. وَقَالَ مُجَاهِدٌ(مجاهد بن جبر ت:١٠١هـ) وَالْكَلْبِيُّ: أَعَانَهُ بِالْمَلَائِكَةِ يَوْمَ بَدْرٍ، أَخْبَرَ أَنَّهُ صَرَفَ عَنْهُ كَيْدَ الْأَعْدَاءِ فِي الْغَارِ ثُمَّ أَظْهَرَ نَصْرَهُ بِالْمَلَائِكَةِ يَوْمَ بَدْرٍ.

وقد فطن كثير من المفسرين لهذه الحقيقة ـ عدم التناقض بين الآية والحديث ـ فأوردوه عند تفسير الآية الكريمة، ولم يُشِرْ أحد منهم ـ فيما وقفت عليه من كلامهم ـ إلى شبهة التناقض.

---

١) تفسير البغوي (٤/ ٥٣) طبعتي.

٢) تفسير البغوي (٤/ ٥٣).

على أنه قد أطبق كثير من المفسرين على أن قوله {وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا} [التوبة: ٤٠] إنما كان يوم بدر، ومنهم من قال: بدر والأحزاب وغيرهما، ومنهم من أطلق(١).

ولعل الشيخ الألباني لم يجد نصا في أن التأييد بالملائكة كان في الغار إلا للبغوي، فأسرع في نقله، ولو نقله من الطبري لكان خيرا له، فإنه لم يذكر غير الرأي الذي ذكره الألباني مقتصرا عليه(٢)، وهو مراد الألباني، ولكن ما ذا أقول؟!

وقال الشيخ ابن عُثَيْمين(محمد بن صالح ت:١٤٢١هـ) رحمه الله في شرح رياض الصالحين(٣): إن قصة العنكبوت غير صحيحة، فما يوجد في بعض التواريخ أن العنكبوت نسجت على باب الغار، وأنه نبت فيه شجرة، وأنه كان على غصنها حمامة؛ كل هذا لا صحة له؛ لأن الذي منع المشركين من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم، وصاحبه أبي بكر رضي الله عنهما ليست أمورا حسية تكون لهما ولغيرهما، بل هي أمور معنوية، وآية من آيات الله عز وجل.

ورحم الله شيخ شيوخنا الدكتور محمد الطيب النجار(ت:١٤١١هـ)، وهو يرد على تلك الشبهة قائلا(٤):

وإذا كان القرآن الكريم لم يُشِرْ إلى نسيج العنكبوت، ولا إلى وجود حمامتين وحشيتين عند الغار، فإن كتب الحديث النبوي قد أشارت إلى شيء من ذلك، فقد

---

١) ينظر على سبيل المثال: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ٥٤) ، تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ٢٦٠) ، تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٣٦) ، البحر المحيط في التفسير (٥/ ٣٩٤) ، تفسير الألوسي = روح المعاني (٥/ ٢٨٩).

٢) ونص كلامه: وقوّاه بجنودٍ من عنده من الملائكة، لم تروها أنتم!
تفسير الطبري = جامع البيان (١٤/ ٢٦١).

٣) شرح رياض الصالحين(٢/٥٢٥).

٤) القول المبين في سيرة سيد المرسلين (ص: ١٧٨. ١٨٠).

ذكر أحمد في مسنده عن ابن عباس –رضي الله عنهما: أن أهل مكة لما اقْتَفَوْا أثر الرسول –صلى الله عليه وسلم– بعد خروجه من مكة وصلوا إلى جبل ثور، فصعدوا فيه فمرُّوا بالغار فرأوا على بابه نسيج العنكبوت فقالوا: لو دخل هنا أحد لم يكن نسيج العنكبوت على بابه.

على أننا يمكن أن نستشفَّ من قوله سبحانه: {فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ} أي أيده بعنايته، ومن قوله: {وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا} أن نسيج العنكبوت ووجود الحمامتين الوحشيتين وإخفاء هذه الأشياء لمحمد –صلى الله عليه وسلم– وصاحبه عن عيون الأعداء؛ إنما هو أثر من عناية الله ورمز لجنود الله، إن جنود الله هي القوى التي يمتلئ بها الكون ويسخرها الله –إذا شاء– للقضاء على الظالمين، أو إعانة الضعفاء أو إغاثة الملهوفين، وقد يتمثل ذلك في إنسان أو حيوان أو طائر، أو أي كائن صغير أو كبير.

ومِنْ عَجَبٍ أن المفسرين حينما يفسرون قوله سبحانه: {وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا} يقولون عنها:

إنها الملائكة التي نزلت في يوم بدر وفي يوم حُنين، ولا شك أن الآية تتحدث عن الغار وما وقع فيه من رعاية إلهية لمحمد –صلى الله عليه وسلم– وصاحبه وكل الأفعال الواردة في الآية الكريمة من إنزال السكينة وتأييد الرسول –صلى الله عليه وسلم– بالجنود وجعل كلمة الذين كفروا هي السفلى وكلمة الله هي العليا..

كل ذلك إنما تتعلق به الظروف التي اختصها الله بالذكر في هذه الآية، وأعني بها {إِذْ أَخْرَجَهُ}، و {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ}، و {إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ}.

ومن هنا يَسُوغ لنا أن نقول –والله أعلم– إن تأييد الله لرسوله –صلى الله عليه وسلم– بالجنود يُقصد به في هذه الآية ما سخره الله من القوى لنصرة محمد –صلى الله عليه وسلم– وتيسير طريقه إلى يثرب، وإخفاء المعالم التي تدل عليه حتى يصل إلى

غايته في أمن وسلام، ولله قول شوقي(أحمد شوقي ت:١٣٥١هـ) حينما يسجل تلك العناية في قصيدته نهج البردة:

سَل عُصبَةَ الشركِ حَولَ الغارِ حائمةً ... لَولا مُطارَدَةُ المُختارِ لَم تَحُمِ
هَل أَبصَروا الأَثَرَ الوَضّاءَ أَم سَمِعوا ... هَمْسَ التَسابيحِ وَالقُرآنِ مِن أُمَمِ
وَهَل تَمَثَّلَ نَسجُ العَنكَبوتِ لَهُمْ ... كَالغابِ وَالحائِماتُ الزُغبُ كَالرُخَمِ
فَأَدبَروا وَوُجوهُ الأَرضِ تَلعَنُهُمْ ... كَباطِلٍ مِن جَلالِ الحَقِّ مُنهَزِمِ
لَولا يَدُ اللهِ بِالجارَينِ ما سَلِما ... وَعَينُهُ حَولَ رُكنِ الدينِ لَم يَقُمِ
تَوارَيا بِجَناحِ اللهِ وَاستَتَرا ... وَمَن يَضُمُّ جَناحُ اللهِ لا يُضَمِ

وقال أخي الدكتور عماد الشربيني وهو يعلق على حديث أنس وزيد بن أرقم والمغيرة([1]): وهذا الحديث على غرابة سنده، فلا غرابة في متنه، وما فيه قليل في كرامته صلى الله عليه وسلم، وجائز في العقل، مؤيد بمطلق قوله تعالى: { إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ [التوبة: ٤٠]} فتأمل ما في الآية الكريمة من نسبة نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الله عز وجل، وتأييده صلى الله عليه وسلم بجنود لا يراها أحد، تجد أنه لا يوجد ما يمنع أن يكون ما ورد في الحديث الغريب السند من الحمامتين الوحشيتين، والشجرة، والعنكبوت من جنود الله تعالى!!

وقال ابن القيِّم (محمد بن أبي بكر ت:٧٥١هـ) في الحكمة من ذلك وهو يقرر صحة الخبر ويبني عليه!([2]): وأنبت الله شجرة لم تكن قبل فأظلَّت المطلوب وأضلَّت الطالب، وجاءت عنكبوت فحازت وجه الغار، فحاكت ثوب نسجها علي منوال

١) رد شبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم (ص: ١١٧).
٢) الفوائد لابن القيم (ص: ٧١).

الستر، فأحكمت الشُّقة حتى عَمِى على القائف المطْلب، وأرسل حمامتين فاتخذتا هناك عُشا جعل على أبصار الطالبين غشاوة، وهذا أبلغ في الإعجاز من مقاومة القوم بالجنود!

وقد تواترت كتب المغازي والسير، بل والطبقات والتراجم على تدوين هذا الخبر تواتر الكافة عن الكافة، حتى إن بعض التراجم بُنيت على أساس من هذا الخبر، ومما يوضح ذلك قول ابن سعد في ترجمة كرز بن علقمة([1]):

كُرْزُ بْنُ عَلْقَمَةَ بْنِ هِلاَلِ بْنِ جُرَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ نُهْمِ بْنِ حُلَيْلِ بْنِ حُبْشِيَّةَ ابْنِ سَلُولٍ بن كعب بن عَمْرو مِنْ خُزَاعَةَ، وَهُوَ الَّذِي قَفَّا أَثَرَ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم وَأَبِي بَكْرٍ حِينَ خرجا من مكة يريدان المدينة، فَانْتَهَى إِلَى بَابِ الْغَارِ الَّذِي هُمَا فِيهِ فَقَالَ: هَاهُنَا انْقَطَعَ الأَثَرُ، ونَظَرَ كرز إِلَى قَدَمِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم فَقَالَ: هَذِهِ الْقَدَمُ مِنْ تِلْكِ الْقَدَمِ الَّتِي فِي الْمَقَامِ يَعْنِي قَدَمَ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم.

ومثله قول ابن الأثير(علي بن محمد ت:٦٣٠هـ)([2]):

وهذا كرز هُوَ الَّذِي قفا أثر النَّبِيّ صلّى الله عليه وآله وَسَلَّمَ ليلة الغار، فلما رَأَى عَلَيْهِ نسج العنكبوت قال: هاهنا انقطع الأثر، وهو الَّذِي قَالَ حين نظر إلى قدم النبي صلّى الله عليه وآله وَسَلَّمَ فَقَالَ: «هَذَا القدم من تلك القدم التي في المقام».

بل تواترت الأمة فضلا عن العلماء على تلقي هذا الخبر بالقبول، وأجمعت على معناه، وهذا التواتر والإجماع وحدهما كافيان في صحة الخبر، فضلا عن تحسينه، فلا يحتاج معه إلى إسناد.

---

١) الطبقات الكبير (٦/ ٢٨٢)، وأعاد ترجمته مرة أخرى في (٨/ ١٩).
٢) أسد الغابة (٤/ ١٧٠).

أما تلقِّي العلماء لحديث بالقبول([1]) فهو من الأمور التي يخرج بها الحديث من حيز الرد إلى حيز العمل، بل ذهب بعض العلماء إلى أنه يحكم له بالصحة.

قال الحافظ ابن حجر([2]): وجزم القاضي أبو نصر عبد الوهاب المالكي(عبد الوهاب بن علي ت:٤٢٢هـ) في كتاب الملخَّص بالصحة فيما إذا تلقوه بالقبول.

وقال ابن الوزير(محمد بن إبراهيم ت:٨٤٠هـ)([3]): وقد احتج العلماء على صحة أحاديث بتلقي الأمة لها بالقبول.

و قال ابن عبد البَرِّ(يوسف بن عبد الله ت:٣٦٨هـ) في الاستذكار([4]) -لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر:"هو الطهور ماؤه"([5]): وَهَذَا إِسْنَادٌ وَإِنْ

---

١)قال ابن الوزير: اعلم أن معنى تلقي الأمة للحديث بالقبول هو أن تكون الأمة بين عامل بالحديث، ومتأول له ،كما في غاية السول ،وغيرها من كتب الأصول. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٩٣).

٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧٣).

٣) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٢/ ٢٩٧).

٤) الاستذكار الجامع لمذاهب لفقهاء الأمصار(٢/ ٩٩).

٥) قال ابن الملقِّن: رَوَاهُ أَحْمد ح(١٥٠١٢ ط الرسالة)، وَابْن مَاجَه ح(٣٨٨)، وَصَححهُ ابْن حبَان ح(١٢٤٤)، من حديث جابر.

وَقَالَ الْحَافِظ أَبُو عَلّي بن السكن: إِنَّه أصح مَا رَوَى فِي الْبَاب، وَأخرجه فِي صحاحه.

وَهُوَ للأربعة:((أبو داود ح(٨٣)، الترمذي، ت شاكر، ح(٦٩)، النسائي ، ح(٣٣٢،٤٣٥٠) ، ابن ماجه ح(٣٨٦،٣٢٤٦)) من حَدِيث أبي هُرَيْرَة، وَصَححهُ التِّرْمِذِيّ وَالْبُخَارِيّ وَابْن خُزَيْمَة ح(١١١و١١٢) وَابْن حبَان وَابْن السكن.

تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (١/ ١٣٦).

وقال في البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (١/ ٣٤٨): هذا الحديث صحيح جليل ، مروي من طرق ، الذي يحضرنا منها تسعة...وساقها، ثم ذكر الوجوه التي ضعف بها الحديث، وأجاب عنها، وانتهى إلى تصحيحه.

وعدَّه الكتَّاني من المتواتر، وأورده من طريق اثني عشر نفسا من الصحابة، ثم نقل عن الزرقاني قوله في شرح الموطأ (١/ ٨١): وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام، تلقته الأئمة بالقبول، وتداولته فقهاء الأمصار، في سائر الأعصار، في جميع الأقطار، ورواه الأئمة الكبار، مالك

لَمْ يُخْرِجْهُ أَصْحَابُ الصِّحَاحِ فَإِنَّ فُقَهَاءَ الْأَمْصَارِ وَجَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَاءَ الْبَحْرِ طَهُورٌ، بَلْ هُوَ أَصْلٌ عِنْدَهُمْ فِي طَهَارَةِ الْمِيَاهِ الْغَالِبَةِ عَلَى النَّجَاسَاتِ الْمُسْتَهْلِكَةِ لَهَا.

وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحُ الْمَعْنَى، يُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ وَالْعَمَلِ الَّذِي هُوَ أَقْوَى مِنَ الْإِسْنَادِ الْمُنْفَرِدِ!

وقال في التمهيد([1]): وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو عندي صحيح؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول له، والعمل به.

وقال في التمهيد أيضا([2]): وقد روي عن جابر بن عبد الله(ت: بعد ٧٠هـ) بإسناد لا يصح؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الدينار أربعة وعشرون قيراطا([3]).

وهذا الحديث، وإن لم يصح إسناده؛ ففي قول جماعة العلماء به، وإجماع الناس على معناه؛ ما يغني عن الإسناد فيه!

وقال الزَّرْكشي([4]): الثَّالِثُ: أَنَّ الحَدِيثَ الضَّعِيف إِذا تَلَقَّتْهُ الْأمة بِالْقبُولِ؛ عُمل بِهِ على الصَّحِيح، حَتَّى إِنَّه ينزل منزلَة الْمُتَوَاتر فِي أَنه ينْسَخ الْمَقْطُوع، وَلِهَذَا قَالَ الشَّافِعِي

ح(٦٠) والشافعي ح(١) وأحمد وأصحاب السنن الأربعة والدارقطني (١/٤٢حتى ٤٨)والبيهقي(١/٤٣)و(٩/٢٥٢حتى٢٥٥) والحاكم(١/٢٣٧حتى٢٤٠) وغيرهم من عدة طرق، وصححه ابن خزيمة وابن حبان وابن منده وغيرهم. وقال الترمذي: حسن صحيح، وسألت عنه البخاري فقال: حديث صحيح اهـ.

نظم المتناثر (ص: ٥١).

١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٦/ ٢١٨).

٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠/ ١٤٥).

٣) أخرجه الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٣/ ٢٣٦)ح(٤٦٩٩) عن جابر.
قال المتقي الهندي: فيه الخليل بن مرة. قال البخاري: منكر الحديث.
كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (٢/ ١٩)ح(٢٩٧٣).

٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٣٩٠).
وينظر أيضا: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٣٥٠)، وكأنه نقله عنه.

فِي حَدِيث''لَا وَصِيَّة لوَارث"(١): إِنَّه لَا يُثبتهُ أهل الحَدِيث، وَلَكِن الْعَامَّة تَلَقَّتْهُ بِالْقبُولِ، وَعمِلُوا بِهِ، حَتَّى جَعَلُوهُ نَاسِخا لآيَة الْوَصِيَّة للْوَارِث(٢).

---

١) أخرجه أَحْمَدُ ح(٢٢٢٩٤ط الرسالة) وَأَبُو دَاوُد ح(٢٨٧٠و٣٥٦٥) وَالتِّرْمِذِيُّ، ت بشار ح(٢١٢٠) ، وَابْنُ مَاجَهْ ح(٢٧١٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ بزيادة "إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه" وَهُوَ حَسَنُ الْإِسْنَادِ ، وَكَذَا رَوَاهُ أحمدح(١٧٧٦٣و١٧٧٦٤و١٧٧٦٥و١٧٧٦٦) والترمذي ح(٢١٢١) والنسائي (٦/ ٢٤٧)وَابْنِ مَاجَهْ ح(٢٧١٢) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْن خَارِجَةَ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ ح(٢٧١٤) مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَنَسٍ، وَرَوَاهُ = =الْبَيْهَقِيّ (٦/ ٢٦٤) مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ".
قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى بَعْضُ الشَّامِيِّينَ حَدِيثًا لَيْسَ مِمَّا يُثْبِتُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ ؛فَإِنَّ بَعْضَ رِجَالِهِ مَجْهُولُونَ، فَاعْتَمَدْنَا عَلَى الْمُنْقَطِعِ، مَعَ مَا انْضَمَّ إِلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ الْمَغَازِي، وَإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ.
وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ الْمُتَقَدِّمِ.
وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ح(٤١٥١)، وَصَوَّبَ إِرْسَالَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَمِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ح(٤١٥٢)، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِسَنَدٍ حَسَنٍ ح(٤١٥٣)، وَفِي الْبَابِ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ عِنْدَ ابْنِ عدِيٍّ(٥/٢١٠ط دار الفكر)، وَمِنْ حَدِيثِ خَارِجَةَ بْنِ عَمْرٍو عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ (٤/ ٢٠٢)، وَلَعَلَّهُ عَمْرُو بْنُ خَارِجَةَ انْقَلَبَ.
التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (٣/ ٢٠٢.٢٠٤).
قال ابن الملقِّن في خلاصة البدر المنير (٢/ ١٤٣): والاعتماد عَلَى مَا ذكره الشَّافِعِي عَن أهل الْمَغَازِي، مَعَ إِجْمَاع الْعَامَّة عَلَى القَوْل بِهِ.
٢) ونص كلام الإمام الشافعي في الرسالة (١/ ١٤٢):
فاستدللنا بما وصفتُ، من نقْلِ عامَّة أهل المغازي عن النبي أن: " لاَ وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ "، على أنَّ المواريث ناسخة للوصية للوالدين والزوجة، مع الخبر المنْقَطع عن النبي، وإجماعِ العامَّة على القول به.
وآية الوصية للوارث هي قول الله تعالى{كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ} [البقرة: ١٨٠].

و قال الحافظ ابن حجر([1]): من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به، و قد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول، ومن أمثلته قول الشافعي ﷺ:

و ما قلت من أنه إذا غيَّر طعم الماء وريحه ولونه؛ يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يُثبت أهل الحديث مثله([2])، و لكنه قول العامة، لا أعلم بينهم خلافا([1]).

---

١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٩٤).

٢) يشير إلى حديث: "الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ". قال الزيلعي: غَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَهْ فِي سُنَنِه ح(٥٢١) مِنْ حَدِيثِ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إنَّ الْمَاءَ طَهُور لَا يُنَجِّسُهُ إلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ. وَطَعْمِهِ. وَلَوْنِهِ" ، انْتَهَى. وَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ رِشْدِينَ بْنَ سَعْدٍ جَرَحَهُ النَّسَائِيّ. وَابْنُ حِبَّانَ. وَأَبُو حَاتِمٍ. وَمُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا يُحْتَجُّ بِهِ.
وَرَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ (٨/ ١٠٤) وَالْبَيْهَقِيّ(١/٢٥٩) والدارقطني ح(٤٥) فِي سُنَنِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ اللَّوْنَ، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ، انْتَهَى. وَاعْتَرَضَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي الْإِمَامِ، فَقَالَ: إنَّهُ قَدْ رُفِعَ مِنْ وَجْهَيْنِ، غَيْرِ طَرِيقِ رِشْدِينَ أَخْرَجَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ: أَحَدُهُمَا(١/٢٥٩): عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَّ الْمَاءَ طَاهِرٌ إلَّا إنْ تَغَيَّرَ رِيحُهُ. أَوْ طَعْمُهُ. أَوْ لَوْنُهُ بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهَا" ، انْتَهَى. الثَّانِي(١/٢٦٠): عَنْ حَفْصِ بن عُمَرُ ثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا الْمَاءُ لَا يَنْجُسُ إلَّا مَا غُيِّرَ طَعْمُهُ. أَوْ رِيحُهُ انْتَهَى. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَالْحَدِيثُ غَيْرُ قَوِيّ.
وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ ح(٢٦٤) والدارقطني فِي سُنَنِه ح(٤٦) عَنْ الْأَحْوَصِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا، وَالْأَحْوَصُ فِيهِ مَقَالٌ، انْتَهَى.
نصب الراية لأحاديث الهداية (١/ ٩٤.٩٥).
قلت: وتمام قول البيهقي بعد قوله إن الحديث غير قوي: إلا إنا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغير بالنجاسة خلافا.

وقال أبو المظفَّر السَّمْعاني(منصور بن محمد ت:٤٨٩هـ)([٢]): واعلم أن الشافعي إنما ردَّ المرسل من الحديث لدخول التهمة فيه، فإن اقترن بالمرسل ما يزيل التهمة فإنه يقبله، وذلك إن وافق مرسَلَهُ مسنَدُ غيره من الرواة، ومثل أن يتلقى الأئمة المرسل بالقبول، ويعملوا به، فيكون قبولهم، وعملهم مزيلا للتهمة، وكذلك إن انتشر في الناس، ولا يظهر له منكر.

ولعل الإمام الشافعي بذلك يكون أول من أشار إلى تقوية الحديث بالعمل به، والتلقي له بالقبول.

ولعل الإمام الترمذي قد تأثر أيضا بالإمام الشافعي في ذلك، وذلك حينما نجده يقول عن بعض الأحاديث الضعيفة سندا على مقتضى الصنعة:"وعليه العمل عند أهل العلم"؛ منبها بذلك إلى أن للحديث أصلا في عمل أهل العلم وإن ضعف سنده، وأن عملهم به كافٍ في قبوله.

وكأنه أيضا مذهب البخاري، كما يفهم من صنيعه رحمه الله في كتاب الوصايا من صحيحه، حيث قال:"ويُذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قَضى بالدَّيْن قبل الوصية"([٣]).

---

١) لم أجد نص الإمام الشافعي المذكور، لكن قال محقق النكت: في هامش الأم للشافعي ١٣/١ ولكنها من الأم في بعض النسخ كما أشار إلى ذلك المحقق (ص٧). ونسخته نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

٢) قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٣٨٥).

٣) يشير إلى ما رواه أحمد ح(٥٩٥و١٠٩١و١٢٢٢) والترمذي ح(٢٠٩٤و٢١٢٢) وابن ماجه ح(٢٧١٥) عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: " قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالدَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَأَنْتُمْ تَقْرَءُونَ: {مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ} [النساء: ١٢].

قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الحَارِثِ ، عَنْ عَلِيٍّ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ فِي الحَارِثِ، وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا الحَدِيثِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ العِلْمِ.

وقال ابن الملقِّن بعد أن ذكر أن فيه الحارث الأعور: ويعضده الْإِجْمَاع عَلَى مُقْتَضَاهُ.

تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٢/ ٣١٦).

وقد علَّق على ذلك الحافظ ابن حجر، بعد ما وصل هذا التعليق، وبيَّن ضعفه، قائلا([1]):...لكن قال الترمذي: إن العمل عليه عند أهل العلم، وكأن البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا فلم تَجْرِ عادته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به، وقد أورد في الباب ما يعضده أيضا.

وقد استشكل الحافظ ابن حجر أن الإجماع على تلقي الخبر بالقبول يوجب العمل به صحيحا كان أو ضعيفا، فيستوي بهذا الصحيح والضعيف! فأين مزية الصحيح؟!.

وأجاب عن ذلك بما حكاه إمام الحرمين في البرهان([2]) عن الأستاذ أبي بكر محمد بن الحسن بن فُورك(ت:٤٠٤هـ)، فإنه قال: الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول مقطوع بصحته.

ثم فصَّل ذلك فقال:"إن اتفقوا على العمل به لم يقطع بصدقه، وحمل الأمر على اعتقادهم وجوب العمل بخبره، وإن تلقوه بالقبول قولا وفعلا حكم بصدقه قطعا([3]).

وهذا يعني أن مزيَّة الصحيح عن الضعيف في مسألة التلقي بالقبول هي القطع بصحته، وإن استويا في وجوب العمل بسبب تلقيه بالقبول.

قلت: وليس في هذا الحديث عقْدٌ ولا تشريع خلافا لما زعمه بعضهم، بل هو من نوع الفضائل التي أكرم الله بها حبيبه ومصطفاه صلى الله عليه وسلم، وقد عقد الخطيب في الكفاية بابا بعنوان([4]):التَّشَدُّدِ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ ، وَالتَّجَوُّزِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ.

---

١) فتح الباري (٥/ ٣٧٧).
٢) البرهان في أصول الفقه (١/ ٢٢٣).
٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧٣).
٤) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٣٣).

قال فيه: قَدْ وَرَدَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَمْلُ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ إِلَّا عَمَّنْ كَانَ بَرِيئًا مِنَ التُّهْمَةِ ، بَعِيدًا مِنَ الظِّنَّةِ ، وَأَمَّا أَحَادِيثُ التَّرْغِيبِ وَالْمَوَاعِظِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَتْبُهَا عَنْ سَائِرِ الْمَشَايِخِ.

وساق بسنده عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، قال: «لَا تَأْخُذُوا هَذَا الْعِلْمَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ إِلَّا مِنَ الرُّؤَسَاءِ الْمَشْهُورِينَ بِالْعِلْمِ ، الَّذِينَ يَعْرِفُونَ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ ، وَلَا بَأْسَ بِمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْمَشَايِخِ»([1]).

وعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ(ت:١٩٨هـ) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا رَوَيْنَا الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ وَفَضَائِلَ الْأَعْمَالِ تَسَاهَلْنَا فِي الْأَسَانِيدِ وَسَمَحْنَا فِي الرِّجَالِ وَإِذَا رَوَيْنَا فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْأَحْكَامِ تَشَدَّدْنَا فِي الْأَسَانِيدِ وَانْتَقَدْنَا الرِّجَالَ.([2]).

وعن أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قال: «إِذَا رَوَيْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالسُّنَنِ وَالْأَحْكَامِ تَشَدَّدْنَا فِي الْأَسَانِيدِ ، وَإِذَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَمَا لَا يَضَعُ حُكْمًا وَلَا يَرْفَعُهُ تَسَاهَلْنَا فِي الْأَسَانِيدِ»([3]).

وعنه أيضا: «الْأَحَادِيثُ الرِّقَاقُ يُحْتَمَلُ أَنْ يُتَسَاهَلَ فِيهَا حَتَّى يَجِيءَ شَيْءٌ فِيهِ حُكْمٌ»([4]).

وعن أبي زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيِّ(يحيى بن محمد ت:٣٤٤هـ)، قال: «الْخَبَرُ إِذَا وَرَدَ لَمْ يُحَرِّمْ حَلَالًا ، وَلَمْ يُحِلَّ حَرَامًا ، وَلَمْ يُوجِبْ حُكْمًا ، وَكَانَ فِي تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهِيبٍ ، أَوْ تَشْدِيدٍ أَوْ تَرْخِيصٍ ، وَجَبَ الْإِغْمَاضُ عَنْهُ ، وَالتَّسَاهُلُ فِي رُوَاتِهِ»([5]).

---

١) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٣٤).
٢) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص: ٢٩).
٣) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٣٤).
٤) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٣٤).
٥) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٣٤).

وقال ابن رَجَبٍ(عبد الرحمن بن شهاب الدين ت:٧٩٥هـ): وأما ما ذكره الترمذي أن الحديث إذا انفرد به من هو متهم بالكذب، أو من هو ضعيف في الحديث، لغفلته، وكثرة خطئه، ولم يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه، فإنه لا يحتج به، فمراده:

أنه لا يحتج به في الأحكام الشرعية والأمور العملية، وإن كان قد يروى حديث بعض هؤلاء في الرقائق والترغيب والترهيب.

فقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق ونحوها (عن الضعفاء) منهم: ابن مهدي وأحمد بن حنبل.

وقال ابن أبي حاتم: (ثنا) أبي، (ثنا) عَبْدة(عبدة بن سليمان ت:٢٣٩هـ)، قال: قيل لابن المبارك(عبد الله بن المبارك ت:١٨١هـ)، وروى عن رجل حديثا، فقيل: هذا رجل ضعيف..

فقال: يحتمل أن يروى عنه هذا القدر، أو مثل هذه الأشياء.

قلت لعبدة: مثل أي شيء كان؟.

قال: في أدب، في موعظة، في زهد.

وقال ابن مَعين في موسى بن عبيدة(ت:١٥٣هـ): يكتب من حديثه الرقاق.

وقال ابن عُيَيْنة (سفيان بن عيينة ت:١٩٨هـ): «لَا تَسْمَعُوا مِنْ بَقِيَّةَ مَا كَانَ فِي سُنَّةٍ ، وَاسْمَعُوا مِنْهُ مَا كَانَ فِي ثَوَابٍ وَغَيْرِهِ»

وقال أحمد في ابن إسحاق: يكتب عنه المغازي وشبهها.

وقال ابن مَعين في زياد البَكَّائي(زياد بن عبد الله ت:١٨٣هـ): لا بأس به في المغازي، وأما في غيرها فلا.

وإنما يروى في الترهيب والترغيب والزهد والآداب أحاديث أهل الغفلة الذين لا يتهمون بالكذب. فأما أهل التهمة فيطرح حديثهم، كذا (قال) ابن (أبي) حاتم وغيره.([1]).

---

١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٧١ - ٣٧٢).

قال ابن عبد البَرِّ([1]): وأهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كلٍّ، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام.

وقال أيضا([2]): أحاديث الفضائل تسامح العلماء قديمًا في روايتها عن كل، ولم ينتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام.

وقال النَّوَوِي([3]): وَإِنَّمَا أَبَاحَ الْعلمَاء الْعَمَل بالضعيف فِي الْقَصَص وفضائل الْأَعْمَال الَّتِي لَيست فِيهَا مُخَالفَة لما تقرر فِي أصُول الشَّرْع مثل فضل التَّسْبِيح، وَسَائِر الْأَذْكَار، والحث عَلَى مَكَارِم الْأَخْلَاق، والزهد فِي الدُّنْيَا وَغير ذَلِك مِمَّا أُصُوله مَعْلُومَة مقررة.

وقال الشيخ طاهر الجزائري(طاهر بن صالح ت:١٣٣٨هـ) في معرض جوابه عن أسباب رواية الضعيف([4]).

"الرَّابِع: أَنهم قد يروون عَنْهُم أَحَادِيث التَّرْغِيب والترهيب وفضائل الْأَعْمَال والقصص والزهد وَمَكَارِم الْأَخْلَاق وَنَحْو ذَلِك مِمَّا لَا يتَعَلَّق بالحلال وَالْحَرَام وَسَائِر الْأَحْكَام.

وَهَذَا الضَّرْب من الحَدِيث يجوز عِنْد أهل الحَدِيث وَغَيرهم التساهل فِيهِ وَرِوَايَة مَا سوى الْمَوْضُوع مِنْهُ وَالْعَمَل بِهِ لِأَن أصُول ذَلِك صَحِيحَة مقررة فِي الشَّرْع مَعْرُوفَة عِنْد أَهله.

وعَلى كل حَال فَإِن الْأَئِمَّة لَا يروون عَن الضُّعَفَاء شَيْئا يحتجون بِهِ على انْفِرَاده فِي الْأَحْكَام، فَإِن هَذَا شَيْء لَا يَفْعَله إِمَام من أَئِمَّة الْمُحدثين، وَلَا مُحَقّق من غَيرهم من الْعلمَاء".

---

١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٥٣).
٢) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٩٩).
٣) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام (١ / ٦٠).
٤) توجيه النظر إلى أصول الأثر (٢/ ٦٦٧).

قلت: وقول بعضهم إن هذا الخبر في باب العقائد ليس سديدا؛ لأنه ليس في أصل اعتقاد المعجزة، بل في معجزة بعينها، فيكون بابه الفضائل لا العقائد، وقد ثبت بخبر الواحد.

وقد قال صاحب المنار(محمد رَشيد رضا ت:١٣٥٤هـ) وهو معروف بعقلانيته([1]):

وَقَدْ وَرَدَ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالسِّيرَةِ أَخْبَارٌ وَآثَارٌ كَثِيرَةٌ فِي قِصَّةِ الْهِجْرَةِ وَدُخُولِ الْغَارِ، فِيهَا كَرَامَاتٌ وَخَوَارِقُ يَتَسَاهَلُونَ بِقَبُولِ مِثْلِهَا فِي الْمَنَاقِبِ، وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ بِطُرُقٍ مُتَّصِلَةٍ يُحْتَجُّ بِمِثْلِهَا فِي الْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ، وَلَا فِي الْمَسَائِلِ الِاعْتِقَادِيَّةِ بِالْأَوْلَى!

على أنه ربما نوزع في اختصاصه صلى الله عليه وسلم بتلك المعجزة، فقد وقعت لسيدنا داود عليه السلام كما قال عطاء الخراساني، كما وقعت على سبيل الكرامة لبعض الأولياء.

قال صاحب السيرة الحلبية(علي بن بُرهان الدين ت:١٠٤٤هـ)([2]): وقد نسج العنكبوت أيضا على عبد الله بن أُنيس رضي الله تعالى عنه(ت:٥٤هـ)؛ لما قتل سفيان بن خالد، وقطع رأسه، وأخذها، ودخل في غار في الجبل، وكنَّ فيه حتى انقطع عنه الطلب([3])، ونسج على نبي الله داود لما طلبه طالوت([4])، ونسج أيضا على عورة سيدنا زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضي الله تعالى

---

١) تفسير المنار (١٠/ ٣٨٣).

٢) السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون (٢/ ٤٩).

٣) وذلك حين جمع سفيان بن خالد الناس لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعُرَنَةَ قريباً من عرفةَ، فبعث النبي صلى الله عليه وسلم، عبد الله بن أنيس في سرية وحده لقتاله، سنة أربع من الهجرة.

ينظر: مغازي الواقدي (٢/ ٥٣١)، الطبقات الكبير لابن سعد (٢/ ٤٧)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٣/ ١٩٧) ، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (١/ ١٧٥)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٦/ ٣٦) ، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس (١/ ٣٢٧)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي (١/ ٣٤٩)، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (٢/ ١٢٦).

٤)ينظر: تفسير الطبري = جامع البيان (٥/ ٣٦٠)،وعزاه السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (١/ ٧٦٢) إلى ابن أبي حاتم،تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك(١/ ٤٧٣).

عنهم(ت:١٢٢هـ)([1])، وهو أخو الإمام محمد الباقر(محمد بن علي ت:١١٤هـ)، الإمام جعفر الصادق(جعفر بن محمد ت:١٤٨هـ)، وهو الذي ينسب إليه الزيدية، كان إماما مجتهدا.

كما تواتر ذكر الخبر في القصائد والأشعار، وهو يدل على صحته واستقراره.

قال الحافظ ابن كثير([2]):

وَقَدْ نَظَمَ بَعْضُهُمْ هَذَا فِي شِعْرِهِ حَيْثُ يَقُولُ:

نَسْجُ داودَ مَا حَمَى صَاحِبَ الْغَا ** رِ وَكَانَ الْفَخَارُ لِلْعَنْكَبُوتِ!

وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ حَمَامَتَيْنِ عَشَّشَتَا عَلَى بَابِهِ أَيْضًا، وَقَدْ نَظَمَ ذَلِكَ الصَّرْصَرِيُّ(يحيى بن يوسف ت:٦٥٦هـ) فِي شِعْرِهِ حَيْثُ يَقُولُ:

فَغَمَّى عَلَيْهِ الْعَنْكَبُوتُ بِنَسْجِهِ ** وَظَلَّ عَلَى الْبَابِ الْحَمَامُ يَبِيضُ.

وقال صاحب السيرة الشامية([3]):

ويرحم الله الشَّرَفَ البُوْصِيري(محمد بن سعيد ت:٦٩٥هـ) حيث قال:

ويحَ قَوم جَفَوا نَبيًا بأرضٍ ** أَلِفَتْهُ ضِبَابُهَا و الظِّبَاءُ

وسلوْهُ وحنَّ جذعٌ إليه ** وقَلوْهُ وودَّهُ الغُرَباءُ

أخرجوُهُ منْها وآواهُ غَارٌ ** وحمَتْهُ حمَامةٌ ورْقَاءُ

---

١) وذلك أنه صلب عُرَيَانا فِي سنة إِحْدَى وَعشْرين وَمِائَة فِي دولة هِشَام بن عبد الْملك فَإِنَّهُ قتل بِالْكُوفَةِ فِي المصاف وَكَانَ قد خرج وَبَايَعَهُ خلق كثير فحاربه نَائِب الْعرَاق يُوسُف بن عمر وظفر بِهِ فَقتله وصلبه عُرَيَانا وَبَقِي جسده مصلوباً أَربع سِنِين، ثم أمر بإحراقه.

ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (١٩/ ٤٧٩)، فوات الوفيات (٢/ ٣٧) ، الوافي بالوفيات (١٥/ ٢٢) ، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (١/ ١٧٦)ا تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس (١/٣٢٠و ٣٢٨) ، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي (١/ ٣٤٩) ، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (٢/ ١٢٦) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢/ ٩٢).

٢) البداية والنهاية (٣/ ٢٢٢).

٣) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٣/ ٢٤٢).

و كَفَتْهُ بنسْجِهَا عَنكبُوتٌ ** مَا كفَتْهُ الحمَامةُ الحَصْداءُ

وحيث قال:

أقسمْتُ بالقمر المنشقِّ إنَّ له ** من قلبه نسبةً مبرورةَ القَسمِ
وما حوى الغارُ من خيرٍ ومن كرمٍ ** وكلُ طرْفٍ من الكفار عنه عمِى
فالصِّدْقُ في الغار والصِّدِّيقُ لم يَرِما ** وهم يقولون ما بالغار من أَرِمِ
ظنُّوا الحَمام وظنُّوا العنكبوتَ على ** خير البرية لم تَنْسُجْ ولم تحُمِ
وقايةُ الله أغْنَتْ عن مضاعفةٍ ** من الدُّروع وعن عالٍ من الأُطُمِ

ولا يجوز بعد هذا كله أن يقول شيخنا الدكتور العُمَري: ومثل هذه الأساطير تسرَّبت إلى مصادر كثيرة في الحديث والسيرة!([1]).

ويكفي أن نعلم أن التشكيك في حديث الغار إنما هو شأن من شئون الطاعنين على الإسلام.

"فمن مزاعم الموسوعة الإسلامية المتصلة بحادث الهجرة النبوية قولها: إن القصة المروية التي زينت بالتفصيلات الأسطورية المتأخرة، قصة مكوث النبي وأبي بكر بمكة حتى غادرها جميع المسلمين بسلام، واختفائهما في غار ثور، قصة ليست واقعية، وإنما هي تشخيص متأخر لمعنى الآية التي ذكر فيها ما يدل على الاختفاء في ذلك الغار، وهي قول اللَّه عز وجل: { إِلا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الغَارِ }.

هذا التشكيك لا وزن له بإزاء شهادة القرآن الكريمة الصريحة، فالآية صريحة واضحة، لا غموض فيها كما تدَّعي الموسوعة الإسلامية، ثم إن الأحاديث النبوية الصحيحة والروايات التاريخية المتواترة، أدلة حاسمة لا تدَعُ مجالا لأي شك"!([2]).

---

١) السيرة النبوية الصحيحة(١/٢٠٨).

٢) تصحيح أخطاء الموسوعة الإسلامية (ص: ٧٢).

والحاصل: أنَّ حديثَ الغارِ مظلومٌ! وأيُّ ظلم أكثر من يُضعَّفَ وهو حسَنٌ ؟! ويُرَدَّ وهو مقبولٌ ؟!

وهكذا يُجْنَى على السُّنَّة باسْمِ السُّنَّةِ؟! ويُعْتَدى عليها باسْمِ الدفاع عنها؟! ويُلْغى بعضُها باسْمِ الإبقاء عليها ؟! وما هو إلا هوىً متَّبعٌ، ودنيا مؤثرةٌ، وإعجابُ كلِّ ذي رأيٍ برأيه!!

وليس قصْدي ـ علِم اللهُ ـ أن أغْمِزَ أحدا، أو أطعنَ في دينه وأمانته، حاشا وكلا!!

فما أنا إلا عبدٌ حقيرٌ، شأنه الخطأ والتقصير، ولكنها نَفْثَة المصدور، وحَسْرة الموتور، وإنما الناس صِنفان: مخطئٌ فمعذورٌ، ومصيبٌ فمأجورٌ، والأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى، ولله غيب السماوات والأرض وإليه يرجع الأمر كله، وهذا جهد العاجز، وهو أحسن ما قدرت عليه، وأصوب ما بلغت إليه. فمن كان عنده أحسن منه فليأتني به أكن له شاكرا، أو أصوب منه أرجع إليه صاغرا!

والله أسأل ألا يجعل علمنا علينا وبالا، وأن يرزقنا العمل بما يرضيه سبحانه وتعالى.

ثبت المصادر

___ القرآن الكريم.

. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة،للبوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض،الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

. الأثر المقتفى لقصة هجرة المصطفى، لأبي تراب الظاهري، دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

. الإحكام في أصول الأحكام،لابن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر،قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

. الإرشاد في معرفة علماء الحديث،لأبي يعلى الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض،الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.

. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار،لابن عبد البر،تحقيق: عبدالمعطي امين قلعجي، دار قتيبة - دمشق | دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

. أسد الغابة،لعز الدين بن الأثير، دار الفكر – بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

. الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والثلاثة الخلفاء، لأبي الربيع الكلاعي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

. البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي،الطبعة: الأولى١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير،لابن الملقن،تحقيق: مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال،دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

. البرهان في أصول الفقه،لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان،الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام،لابن القطان الفاسي،تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض،الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

. تاريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٤٠٠هـ.

. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)،تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩.

. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، المكتبة التوفيقية.

. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، للذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

. تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، لحسين بن محمد بن الحسن الدِّيار بَكْري، دار صادر – بيروت.

. تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، دار التراث – بيروت، الطبعة: الثانية - ١٣٨٧ هـ.

. التاريخ الكبير، للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

. تاريخ دمشق،لابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

. تاريخ واسط، لبَحْشَل،تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ..

. تالي تلخيص المتشابه، للخطيب البغدادي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان ، أحمد الشقيرات، دار الصميعي – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

. تحرير علوم الحديث، لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأبي زرعة العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض،١٩٩٩م.

. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

. تحقيقُ الرغبةِ في توضيح النخبة، عبد الكريم بن عبد الله الخضير، الشاملة، مرقم آليا.

. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض.

. تصحيح أخطاء الموسوعة الإسلامية الصادرة عن دار بريل في لايدن بهولاندا، إعداد: د. أحمد أبو زيد، تقديم: الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق ١) د. زكريا عبد المجيد النوقي٢) د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت -الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م.

. تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية،الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ..

. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا،الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ.١٩٨٩م.

. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،لابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧ هـ.

. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي اليماني، المكتب الإسلامي،الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلانين مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ..

. تهذيب الكمال في أسماء الرجال،للمزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – يروت،الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

. توجيه النظر إلى أصول الأثر،لطاهر الجزائري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب،الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار،للأمير الصنعاني، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

. التيسير بشرح الجامع الصغير،للمناوي، مكتبة الإمام الشافعي – الرياض،الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

. الثقات، لابن حبان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند،الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م.

. جامع البيان في تأويل القرآن،لابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة،الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
. الجامع الكبير - سنن الترمذي،تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي — بيروت، ١٩٩٨ م.
. جامع بيان العلم وفضله،لابن عبد البر،دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان - دار ابن حزم،الطبعة: الأولى ١٤٢٤ -.٢٠٠٣
. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية — القاهرة،الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
. الجرح والتعديل،لابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن — الهند،دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
. جمع الجوامع = الجامع الكبير، للسيوطي، ط الأزهر الشريف، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
. حديث الزهري، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط، أضواء السلف، الرياض،الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني،دار الكتاب العربي — بيروت،الطبعة: الرابعة، ١٤٠٥هـ.
. الخصائص الكبرى،للسيوطي، دار الكتب العلمية — بيروت.
. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام،للنووي، حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة - لبنان — بيروت، الطبعة: الاولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
. خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، لابن الملقن،تحقيق: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، مكتبة الرشد — الرياض،الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، دار الفكر — بيروت.

. دلائل النبوة، للأصبهاني أبي القاسم، تحقيق: مساعد الحميد، دار العاصمة، الطبعة: الأولى،١٤١٢هـ.

. دلائل النبوة،للأصبهاني أبي القاسم، تحقيق: محمد محمد الحداد، دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

. دلائل النبوة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، دار النفائس، بيروت،الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

. دلائل النبوة، للبيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث،الطبعة: الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

. ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة،١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

. ذيل الضعفاء والمتروكين، للذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

. رد شبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم في ضوء الكتاب والسنة، للدكتور عماد السيد الشربيني، دار الصحيفة، مصر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م.

. الرسالة،للشافعي،تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر،الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي الهندي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة ابن تيمية، ،دار السلام.

. زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة،١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

. سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، لمحمد بن يوسف الصالحي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للألباني، دار المعارف، الرياض – الممكلة العربية السعودية،الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي،لعبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

. سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت.

. سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

. سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

. السنن الكبرى، للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز – مكة المكرمة، ١٤١٤ – ١٩٩٤

. سؤالات الآجري لأبي داود،تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي،مكتبة دار الاستقامة،الطبعة: الأولى، سنة١٤١٨ هـ.

. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني،تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض،الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ -١٩٨٤.

. سير أعلام النبلاء،للذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط،مؤسسة الرسالة،الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

. السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون،لبرهان الدين الحلبي، دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة: الثانية – ١٤٢٧هـ.

. السيرة النبوية الصحيحة، للدكتور أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: السادسة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

. السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، للدكتور مهدي رزق الله، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

. شذرات الذهب في أخبار من ذهب،لابن العماد الحنبلي،حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط،دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

. شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية،للزرقاني، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك،دار الكتب العلمية،١٤١١هـ.

. شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين، دار الوطن، الطبعة: الأولى١٤١٥هـ.

. شرح علل الترمذي،لابن رجب الحنبلي،تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن،الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

. شرح مشكل الآثار، للطحاوي،تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

. شرح نخبة الفكر،لعبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير،دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير،[الكتاب مرقم آليا، رقم الجزء هو رقم الدرس - ١٢ درسا].

. شعب الإيمان، للبيهقي،حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه : الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد،أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه : مختار أحمد الندوي ، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند،مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند،الطبعة : الأولى ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.

. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان،تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت،الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

. صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي،المكتب الإسلامي - بيروت، ١٣٩٠ – ١٩٧٠.

. صحيح السيرة النبوية، لإبراهيم العلي، تحقيق: همام سعيد وعمر الأشقر، دار النفائس، ١٤١٥ – ١٩٩٥.

. الضعفاء الكبير، للعقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
. الضعفاء والمتروكون،للنسائي،تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت،الطبعة: الأولى،١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
. ضعيف الجامع الصغير وزيادته،للألباني،أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي،الطبعة: المجددة والمزيدة والمنقحة.
. الطبقات الكبير، لابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
. العلل الصغير بآخر جامع الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.
. العلل ومعرفة الرجال،لأحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ، الرياض،الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.
. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم،لابن الوزير،حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،الطبعة: الثالثة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
. فتح الباري شرح صحيح البخاري،لابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي،قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب،عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي،للسخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
. الفردوس بمأثور الخطاب، للديلمي، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

. فقه السيرة، لمحمد الغزالي، تحقيق: الألباني، دار الكتب الحديثة، الطبعة: السادسة، ١٩٦٥م.

. فوات الوفيات،لابن شاكر، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت،الطبعة: الأولى.

. الفوائد،لابن القيم، دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة: الثانية، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

. فيض القدير شرح الجامع الصغير،للمناوي، المكتبة التجارية الكبرى – مصر،الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

. قواطع الأدلة في الأصول،لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.

. القول المبين في سيرة سيد المرسلين، لمحمد الطيب النجار، دار الندوة الجديدة بيروت – لبنان.

. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، ١٤٠٩ – ١٩٨٨.

. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي،تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض،شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت-لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

. كتاب الزهد الكبير، للبيهقي،تحقيق: عامر أحمد حيدر،مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٦م.

. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري،تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

. الكفاية في علم الرواية،للخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للمتقي الهندي، تحقيق: بكري حياني - صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة،١٤٠١هـ/١٩٨١م.

. لسان الميزان،لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

. ما شاع ولم يثبت في السيرة النبوية، لمحمد عبد الله العوشن، دار طيبة.
. المجتبى من السنن، للنسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.
. المستدرك على الصحيحين، للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.
. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،للهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
. مجموع الفتاوى،لابن تيمية، تحقيق: أنور الباز – عامر الجزار، دار الوفاء،الطبعة: الثالثة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
. مجموع الفتاوى،لابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
. مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية،تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، مكتبة البشائر الإسلامية – لبنان / بيروت [ضمن سلسلة مجاميع الأجزاء الحديثية (٢)]،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.
. المدخل إلى كتاب الإكليل،للحاكم النيسابوري، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة – الاسكندرية.
. المستصفى في علم الأصول، للغزالي، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
. مسند أبي بكر الصديق،لأبي بكر المروزي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي – بيروت.
. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة،الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م

. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة،الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة،الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
. مسند الشافعي، دار الكتب العلمية.
. المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند،المكتب الإسلامي – بيروت،الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
. المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣ (دار الصميعي - الرياض / الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).
. معرفة الرجال عن يحيى بن معين، وفيه عن علي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز،تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية – دمشق،الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
. معرفة السنن والآثار،للبيهقي،تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)،الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
. معرفة أنواع علوم الحديث،لابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية،الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
. المغازي،للواقدي،تحقيق: مارسدن جونس، دار الأعلمي – بيروت،الطبعة: الثالثة - ١٤٠٩/١٩٨٩.
. المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير، لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي – بيروت،الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.

. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي،تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي – بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

. من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي – لبنان، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك،لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،للنووي،دار إحياء التراث العربي – بيروت،الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

. المواهب اللدنية بالمنح المحمدية،لشهاب الدين القسطلاني، المكتبة التوفيقية، القاهرة– مصر.

. الموضوعات،لابن الجوزي،ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة،الطبعة: الأولى،جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م،جـ ٣: ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م.

. الموطأ، لمالك، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان،الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

. الموقظة في علم مصطلح الحديث،للذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب،الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.

. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي،تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.

. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني،(مطبوع ضمن كتاب سبل السلام)، دار إحياء التراث العرب – بيروت.

. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
. نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني، ط الدار السلفية، مصر.
. النكت الوفية بما في شرح الألفية،للبقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
. النكت على كتاب ابن الصلاح،لابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
. النكت على مقدمة ابن الصلاح،للزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض،الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
. نهاية المطلب في دراية المذهب،لإمام الحرمين الجويني،حققه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج،الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي،المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
. الوافي بالوفيات،للصفدي،تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر،للمناوي، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد – الرياض،الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
بين يدي البحث.	٣٠٨
أولا: تخريج الحديث، الطريق الأول.	٣١٠
الطريق الثاني.	٣١١
الطريق الثالث والرابع	٣١٤
الطريق الخامس.	٣١٥
الطريق السادس	٣١٧
الطريق السابع.	٣١٨
الطريق الثامن والتاسع.	٣١٩
ثانيا: الحكم على الحديثن ومناقشة حجج المضعفين، الطريق الأول.	٣٢١
الطريق الثاني.	٣٥٧
الطريق الثالث.	٣٦١
الطريق الرابع والخامس.	٣٦٦
الطريق السادس.	٣٦٧
الطريق السابع والثامن.	٣٦٨
الطريق التاسع.	٣٧٠
الحاصل.	٣٨٨
ثبت المصادر.	٣٨٩
فهرست الموضوعات.	٤٠٤